المقتطف اليومي للصحف الصهيونية

الثلاثاء 13 كانون الأول 2022

عين على العدو الثلاثاء 13-12-2022

عين على العدو: نشرة يومية ترصد شؤون العدو من خلال متابعة المو اقف والتصريحات الرسمية إلى جانب أهم الآراء والتحليلات الصادرة.

ترجمة واعداد: شبكة الهدهد للشؤون الإسر ائيلية

الشأن الفلسطيني:

- **المتحدث باسم جيش العدو** :قوات الجيش والشاباك وحرس الحدود اعتقلت خلال الليل 15 مطلوباً فلسطينياً من أنحاء الضفة الغربية.
- **إذاعة جيش العدو** :نشر أول: "نشاط عسكري فاشل للجيش الإسرائيلي في نابلس، تمكن المسلحون الذين قتلوا الرقيب الراحل عيدو باروخ من الفرار خلال محاولة اعتقالهم."
- **إنقاذ بلا حدود** :أضرار في حافلة للمستوطنين بعد رشقها بالحجارة قرب حاجز زعترة.
- رشق مركبات المستوطنين بالحجارة على طريق غوش عتصيون قرب الخليل.
- فلسطينيون يلقون زجاجات حارقة نحو مركبات المستوطنين على طريق 465 قرب قرية دير أبو مشعل شمال الضفة.

- **المتحدث باسم جيش العدو** :تحقيق أولي: هناك احتمال كبير أن الفتاة التي قتلت في جنين أصيبت برصاصة أطلقت نحو مسلحين فلسطينيين حيث كانت على سطح منزل بالقرب منهم، وإن الادعاء بأن قوات الجيش أطلقت النار عمداً على مدنيين لا أساس له من الصحة.
- **موقع والا العبري** :سُمح بالنشر: الشاباك يرصد محاولات جديدة من قبل منظمة حماس في غزة للإيقاع بمستوطنين من خلال حسابات مزيفة عبر إنستغرام وفيسبوك تنتحل شخصيات فتيات حسناوات.
- **هآرتس** :توجيه لائحة اتهام ضد أحد سكان رهط لقيامه بدهس مستوطن يبلغ من العمر 18 عاماً بالقرب من قاعدة جوية في بئر السبع بدوافع قومية.
- **قناة كان العبرية** :عضو الكنيست إيتمار بن غفير يعلن أنه سيواصل زياراته للمسجد الأقصى مستقبلاً.
- **مكتب لابيد** :عبّر رئيس الوزراء يائير لابيد عن أسفه لمقتل الفتاة **جنى زكارنة** خلال نشاط لاعتقال بعض الأشخاص في جنين وبعث بخالص التعازي لعائلتها، وأكد أن التحقيق الذي نُشر في هذا الحادث أولي فقط، وعلى أن أجهزة الأمن تستمر في التحقيق من أجل التحقق من ملابسات الحادث، كما أشار إلى أن "إسرائيل" ستواصل العمل على إحباط الإرهاب وعلى إلقاء القبض على الإرهابيين أينما يلزم، وإلى ثقته بأن مقاتلي الجيش وأجهزة الأمن يبذلون وسيواصلون بذل قصارى جهودهم، خلال قيامهم بعمليات عسكرية، حتى لو كانت بالغة التعقيد، في سبيل تجنب المساس بالمدنيين الأبرياء.

الشأن الإقليمي والدولي:

- **إذاعة جيش العدو** :الخارجية الأمريكية: "نرسل خالص تعازينا لأسرة الفتاة التي قتلت في جنين، هذا حدث مأساوي، نتمنى أن نرى تحمل مسؤولية ما حدث، نشدد مجدداً على ضرورة أن يتخذ الجانبان خطوات لوقف العنف."
- **قناة كان العبرية** :دول في غرب أوروبا تخفض مستوى علاقاتها مع إيران، بسبب مساندتها لروسيا في حربها على أوكرانيا.
- **يديعوت أحرونوت"** :إسرائيل" والإمارات تخططان لإقامة مهرجان موسيقي للشباب في صحراء أبو ظبي.

- **القناة 12 العبرية** :الولايات المتحدة الأمريكية: "قرر الرئيس بايدن إنشاء وحدة للتعامل مع معاداة السامية والإسلاموفيبيا."

الشأن الداخلي:

- **يديعوت أحرونوت** :حزب يهدوت هتوراة يطالب ضمن اتفاقيات الائتلاف وقف توليد الكهرباء يوم السبت، والليكود غير موافق على هذه الخطوة.
- **موقع والا العبري** :اعتقال شخص من سكان محيط تل أبيب، انتحل شخصية رجل موساد، واختطف مستوطِنة، واتصل بزوجها وأخبره أنه لن يراها مرة أخرى – كما يشتبه في قيامه بتهديد ومهاجمة قوات الشرطة، المحكمة قررت الإفراج عنه بشروط تقييدية وأمرت بعرضه على طبيب نفسي.
- **"اتحاد الإنترنت الإسرائيلي** :"استطلاع مقلق: "1 من كل 10 إسرائيليين يقولون بأن صورهم الحميمة أو المحرجة قد نشرت عبر الإنترنت دون إذن منهم، ادعى 82% أن فيسبوك هو أكثر الشبكات الاجتماعية عنفاً، يليه واتساب 26% وانستغرام 24%، خوفاً من تلقي رد عنيف أو مسيء، أجاب 42% من الإسرائيليين بأنهم غالباً ما يمتنعون عن التعبير عن آرائهم عبر الإنترنت."
- **يديعوت أحرونوت** :انهيار سقالة في موقع بناء في غفعات زئيف، مقتل شخص وإصابة 4 في المكان.
- **هآرتس** :الكشف عن أن "الجيش الإسرائيلي" قام بتطعيم بعض الجنود ضد جدري القرود بلقاحات لم يتم تخزينها بشكل صحيح "غير صالحة للاستخدام."
- **القناة 12 العبرية** :ليبرمان خلال اجتماع مع أحزاب المعارضة المستقبلية: "نتنياهو سيجرنا إلى مغامرة أمنية حتى ننظم إلى حكومته."
- **معاريف** :أكملت شركة ميكوروت بعد أعمال استمرت خمس سنوات مشروعاً لمد أنبوب سيوصل مياه محلاه إلى بحيرة طبريا، وستتدفق هذه المياه من منشأة لإزالة ملوحة مياه البحر في الخضيرة إلى "الناقل القطري الإسرائيلي" ومن ثم إلى البحيرة عبر وادي سلامة، ومن المتوقع أن يتم تشغيل الأنبوب الجديد نهاية الشهر الجاري.

عينة من الآراء على منصات التواصل:

- **وزير الجيش الأسبق موشيه يعالون**" :إذا أحدث بن غفير ضرراً للمحكمة العليا بفعل مخططاته وقراراته المتوقعة، فسنذهب إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي، نتنياهو يحتجز البلاد رهينة وبنى لنفسه ائتلاف يحصنه من التهم، نتنياهو لا يرى أمامه سوى مساعي الهروب من قفص الاتهام."
- **نتنياهو يهاجم لابيد**" :الحكومة المنتهية ولايتها التي فقدت ثقة الشعب، ليست مستعدة لقبول نتائج الانتخابات، وتشن حملة تحريض وفتنة وتمرد ضد الحكومة بقيادتي، والتي حصلت على تفويض واضح من الشعب لتنفيذ السياسات اليمينية."
- **مراسل القناة 14 هاليل روزين** :كل من تصور جنودنا أثناء الأنشطة العملياتية، وتنقل مواقعهم إلى المسلحين بغرض استهدافهم، هي متعاونة مع الإرهاب – اللي بعده.
- **رئيسة حزب العمل ميخائيلي حول الاتفاق بين الليكود ويهودت هتوراة**" :نتنياهو يبيع دولة إسرائيل."
- **عضو الكنيست أحمد الطيبي**" :الحكومة بزعامة نفتالي بينيت ويائير لابيد كانت الأكثر دموية بالنسبة للفلسطينيين."

* * *

مقالات

تايمز أوف إسرائيل: تأجيل التصويت على اختيار رئيس للكنيست بعد تهديد معسكر لبيد باستخدام العرقلة البرلمانية

رئيس الوزراء المنتهية ولايته يسعى لمنع أربعة نواب من التصويت على مشروع قانون يتيح لدرعي تولي منصب وزير

اتفقت الحكومتان المنتهية ولايتها والقادمة يوم الاثنين على تأجيل التصويت الحاسم لمنصب رئيس الكنيست الجديد ليوم واحد ونقله إلى يوم الثلاثاء الساعة العاشرة صباحا. وتم التوصل إلى الاتفاق بعد الخلاف بين الجانبين حول الجدول الزمني وبعد أن هددت الحكومة المنتهية ولايتها باستخدام العرقلة البرلمانية. ولم يتضح ما إذا كانت محاولات المماطلة السياسية ستحدث يوم الثلاثاء. ومن المقرر أن يحل عضو الكنيست من حزب "الليكود" ياريف ليفين محل رئيس الكنيست الحالي، عضو الكنيست ميكي ليفي من يش عتيد، في أعقاب طلب من أعضاء الكنيست الـ 64 المفترضين في الائتلاف القادم لإجراء التغيير.

يتحكم رئيس الكنيست في جدول الأعمال التشريعي في الهيئة الكاملة؛ لذلك فإن تنصيب رئيس موال للكنيست هو شرط أساسي مسبق لخطط زعيم الليكود بنيامين نتنياهو للدفع بعدد من مشاريع القوانين التي من شأنها أن تمهد الطريق نحو حكومة جديدة يأمل في قيادتها. ومن بين أمور أخرى، يريد الائتلاف القادم أن يغير بشكل عاجل قانون أساس لتمهيد الطريق لزعيم "شاس" أرييه درعي ليصبح وزيرا، وذلك على الرغم من الحكم عليه مع وقف التنفيذ بتهمة الاحتيال الضريبي، ومن المقرر أن يشغل درعي وزارة المالية.

في محاولة لإحباط هذه العملية، قال رئيس الوزراء المنتهية ولايته يائير لبيد يوم الإثنين إن حزبه سيسعى إلى منع أربعة نواب من التصويت على مشروع القانون، مما سيمنع الائتلاف القادم من تحقيق الأغلبية.

وينظر "شاس" إلى مشروع القانون الخاص بإفساح الطريق أمام درعي في الحكومة، كشرط مسبق للانضمام إلى حكومة زعيم الليكود بنيامين نتنياهو. لكن لبيد قال يوم الثلاثاء إن درعي ونتنياهو واثنين آخرين من نواب الليكود لديهم "تضارب خطير في المصالح" بسبب لوائح الاتهام الجنائية ضدهم، وبالتالي يجب منعهم من قبل الفريق القانوني في الكنيست القانونيين من التصويت على هذه المسألة.

يُحاكم نتنياهو بتهمة الفساد المزعوم في ثلاث قضايا ويواجه عضو الكنيست عن حزب الليكود دافيد بيطان تهم الرشوة والاحتيال وخيانة الأمانة وغسيل الأموال منذ أن كان نائبًا لرئيس بلدية ريشون لتسيون؛ وأدين عضو الكنيست عن حزب الليكود حاييم كاتس العام الماضي بالفساد وحُكم عليه بالسجن مع وقف التنفيذ كجزء من صفقة مع الادعاء لقيامه بطرح مشروع قانون استفاد منه أحد أصدقائه. وقال لبيد إن حزبه سيطلب بشكل عاجل من المستشار القانوني للكنيست منع الأربعة من التصويت على مشروع قانون درعي.

أمام نتنياهو مهلة حتى 21 ديسمبر لتشكيل الحكومة وذلك بعد أن منحه الرئيس يتسحاق هرتسوغ تمديدًا لمدة 10 أيام الأسبوع الماضي. علاوة على المماطلة السياسية المحتملة، أفادت تقارير أن الحكومة المنتهية ولايتها تخطط لوضع عقبات أخرى أمام تصويت على انتخاب رئيس للكنيست يوم الاثنين بما في ذلك تنافس عضوة الكنيست من حزب يش عتيد ميراف بن آري على منصب رئيسة البرلمان، وملء جدول الأعمال التشريعي ببنود لتأجيل التصويت. ومن المقرر أن يصبح ليفين رئيس للكنيست، وهو الدور الذي شغله من قبل، ولكن بشكل مؤقت فقط بعد أن وافق عليه أعضاء الكنيست في الحزب كمرشحهم في تصويت هاتفي مساء الأحد بناء على طلب من نتنياهو.

من المتوقع أن يصبح ليفين، وهو أحد المقربين من نتنياهو والذي جاء في المرتبة الأولى في الانتخابات التمهيدية في الليكود لاختيار المرشحين للكنيست في وقت سابق من هذا العام، وزيرا للعدل في الحكومة المقبلة، وقال

نواب في حزب الليكود أنه سيستقيل من منصب رئيس الكنيست قبل وقت قصير من أداء الحكومة اليمين وسيتم انتخاب رئيس آخر.

من بين المركبات الأخرى في قائمة أمنيات نتنياهو التي سيكون على ليفين الإشراف على تمريرها في الكنيست، مشاريع قوانين أشارت تقارير عدة إلى أن أحزاب "عوتسما يهوديت" و"الصهيونية الدينية" و"شاس" قد أصروا عليها كشرط مسبق لأداء اليمين في الحكومة الجديدة. ويشمل ذلك منح السياسة الموسعة وسلطة الرقابة على الشرطة للسياسي اليميني المتطرف إيتمار بن غفير، وإنشاء منصب وزاري مستقل داخل وزارة الدفاع لسياسي قومي متطرف للإشراف على بناء المستوطنات في الضفة الغربية.

في بيان أصدره الليكود ونسبه إلى كبار المسؤولين في الحزب صباح يوم الإثنين، هاجم الليكود رئيس البرلمان الحالي ليفي الذي أفادت التقارير أنه يفكر في التشويش على جدول الأعمال التشريعي أو تأجيل موعد التصويت على اختيار رئيس جديد للكنيست. ويشك الليكود أيضا في أن الحكومة المنتهية ولايتها يمكن أن تعطل عملية التصويت مع اعتراضات مختلفة، ثم تختار وقتا لا يحضر فيه عدد كاف من أعضاء كتلة نتنياهو ذات الأغلبية المكونة من 64 عضوا في الكنيست لسحب تلك الاعتراضات وإجراء تصويت سريع لانتخاب بن آري بدلا من ليفين.

وجاء في البيان الصادر عن الليكود، "يواصل ميكي ليفي جلب العارالى الكنيست بطريقة غير مسبوقة. فهو يتمسك بالمذبح لأنه لا يعترف بالقرار الديمقراطي لمواطني إسرائيل." وجاء في البيان أن ليفي يحاول "اختطاف التصويت بطريقة غير ديمقراطية مثل طفل صغير يرفض التخلي عن ملعبه. لم يكن هناك شيء مثل هذا في تاريخ الكنيست." لكن التاريخ الحديث يروي قصة مختلفة، ففي مارس 2020، رفض رئيس الكنيست من حزب الليكود آنذاك يولي إدلشتاين الدعوة للتصويت على انتخاب رئيس جديد للكنيست بعد الانتخابات العامة في ذلك الشهر والتي شهدت خسارة كتلة الليكود للأغلبية.

تدخلت محكمة العدل العليا وأمرت إدلشتاين بالدعوة للتصويت، فاستقال بدلا من الدعوة للتصويت بنفسه وهي خطوة يعتقد على نطاق واسع أنها كانت نتيجة لضغوط شديدة مارسها نتنياهو.

في صباح الإثنين، قال عضو الكنيست عن حزب "الوحدة الوطنية" زئيف إلكين لراديو الجيش إن المعارضة القادمة "ستستخدم جميع الأدوات البرلمانية المتاحة لها" لتعطيل الجهود التشريعية للكتلة التي يقودها الليكود في الأسبوع المقبل، مهاجما ما أسماه جهدا غير مسبوق لتمرير مشاريع قوانين بعيدة المدى حتى قبل

تشكيل الحكومة. وقال إلكين إن محاولة تمرير مثل هذه التشريعات في غضون ثمانية أيام أو نحو ذلك دون حكومة، هي أمر "غير مألوف تماما وتعكس انعدام الثقة التام" بين الأحزاب في الائتلاف القادم.

وكان وزير العدل غدعون ساعر، وهو أيضا من الوحدة الوطنية، يخطط لعقد اجتماع اللجنة الوزارية للتشريع التابعة للائتلاف المنتهية ولايته للاستماع إلى آراء مختلف المتخصصين والخبراء القانونيين حول البرنامج التشريعي. ليس لهذه الخطوة تأثير فعلي على الجهود التي يقودها الليكود، ويُنظر إليها إلى حد كبير على أنها محاولة لإحراج الائتلاف المحتمل بانتقاد مهني لخططه.

بمجرد بدء عملية التشريع في الكنيست، من المتوقع أيضا أن تستخدم الحكومة المنتهية ولايتها أدوات مثل المماطلة وتقديم العديد من الاعتراضات وطلبات المراجعة لمشاريع القوانين قيد المناقشة، في محاولة لجعل التقدم صعبا قدر الإمكان بالنسبة لليكود وحلفاءه مع الاقتراب من يوم 21 ديسمبر عندما تنتهي الفترة الممنوحة نتنياهو لتشكيل الحكومة المقبلة.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: بن غفير ينتقد المستشارة القانونية للحكومة لمعارضتها توسيع سيطرته على الشرطة

رئيس الدولة السابق ريفلين يستنكر محاولة الائتلاف القادم "تدمير" المحكمة العليا في إسرائيل

ريفلين يقول إن مقترحات الإصلاح تستحق دراسة جادة لكن "تم تجاوز الحدود، من النقد المحترم للمحكمة العليا إلى إنكار شرعيتها"

وتعهد الائتلاف القادم بتمرير ما يسمى بـ"بند التجاوز" والذي سيمكن الكنيست من إعادة تشريع القوانين التي ألغتها محكمة العدل العليا بأغلبية 61 عضوا كحد أدنى في البرلمان المكون من 120، بالإضافة إلى تشريع يمنح الحكومة السيطرة على اللجنة التي تختار القضاة. لطالما زعمت الأحزاب اليمينية أن نظام المحاكم ذي الميول اليسارية يتجاوز سلطته في كبح سياسات الحكومة.

عارض الرئيس السابق رؤوفين ريفلين بشدة التغييرات الشاملة في النظام القضائي المخطط لها من قبل الحكومة المقبلة المرتقبة، محذرا من أنها محاولة لتدمير نظام المحاكم بدافع "الانتقام" على ما يبدو. وأدلى ريفلين تصريحاته في مؤتمر عقده المعهد الإسرائيلي للديمقراطية لبحث التغييرات المقترحة. وقال ريفلين المعروف بصراحته والذي كان رئيسا للبلاد بين 2014-2021: "هناك محاولة لتهديد المحكمة وتدميرها كمؤسسة، والطعن في سلطتها وقراراتها." في حين أن "كل من هذه المقترحات تستحق مناقشة جادة، تكمن

المشكلة من بين أمور أخرى في الخطاب والنبرة التي تفوح منها رائحة الانتقام وتصفية الحسابات." وقال ريفلين: "لقد تم تجاوز الحدود من النقد الجاد والاحترام للمحكمة العليا لإنكار شرعيتها... الحكم لا يطغى على كل شيء آخر. وإن تركيز كل السلطات داخل النظام السياسي بإسم الحكم أمر خطير للغاية." وأضاف أن مؤيدي التغييرات "يتجاوزون الحدود بوضوح من الانتقاد المباشر والمحترم للمحكمة إلى إنكار شرعيتها."

وهاجم الرئيس السابق، وهو محام سابق وقضى سنوات كمشرع عن حزب رئيس الوزراء المفترض القادم بنيامين نتنياهو "الليكود"، تأكيد الأحزاب في كتلة الليكود على أن جوهر الديمقراطية هو أن تكون "السيادة" في يد الممثلين المنتخبين للشعب. وقال إن "الحكومة ليست هي كل شيء أو نهاية كل شيء، فإن تركيز كل السلطة السياسية بإسم الحكم أمر خطير."

وأقر ريفلين بأن هناك "حاجة ملحة لتنظيم العلاقة بين السلطة التشريعية والقضائية بقانون أساس خاص [شبه دستوري]". لكنه حذر أعضاء الائتلاف الجدد من أنه بينما "نحتاج إلى الإصلاح، لا يمكننا تحمل الانتقام." ونصح بأنه "يجب إجراء تغييرات في الهيكل الدستوري بشكل معقول في الخطاب العام وعدم التسرع في إرضاء الأحزاب السياسية التي لا تمثل غالبية الشعب... يجب ألا تستخدم مثل هذه التغييرات كأداة من قبل الأحزاب السياسية."

قاد حزب الليكود بزعامة نتنياهو كتلة من الأحزاب الدينية واليمينية للفوز في انتخابات أجريت في الأول من نوفمبر. ويطالب شركاء الليكود بإصلاح قضائي كشرط للانضمام إلى الحكومة التي كُلف بتشكيلها. فيما شجب خصوم نتنياهو السياسيون والشخصيات القانونية البارزة التغييرات القضائية المقترحة – لا سيما بند التجاوز.

وفي كلمة أمام مؤتمر يوم الاثنين، حذرت رئيسة المحكمة العليا السابقة دوريت بينيش من أن الإصلاحات المزمعة تهدف إلى شل النظام القضائي، وحذرت من أن "محكمة معينة من قبل السياسيين لن تكون مستقلة"، مشيرة إلى التغييرات المقترحة في لجنة اختيار القضاة.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: الحملة التشريعية الأولى للائتلاف القادم تبدأ يوم الإثنين مع تولي ليفين رئاسة الكنيست

ستسعى الأحزاب إلى تمرير 3 مشاريع قوانين بسرعة - لتوسيع سلطة بن غفير على الشرطة، وتعيين وزير من "الصهيونية الدينية" في وزارة الدفاع، وتمكين درعي من الانضمام إلى الحكومة

بقلم كاري كيلر-لين

أول دفعة تشريعية للحكومة القادمة سوف تنطلق يوم الاثنين مع تغيير رئيس الكنيست المنتهية ولايته، مما سيتيح التصويت السريع على مجموعة من مشاريع القانون لإعادة ترتيب الصلاحيات الوزارية وتوسيعها في بعض الحالات، بالإضافة إلى تثبيت التعيينات التي اتفق عليها الليكود وشركاؤه في التحالف – وهي خطوات ضرورية من أجل أداء الإئتلاف الجديد اليمين الدستورية وتولى الحكم.

أعلن حزب الليكود مساء الأحد أنه سيتم تعيين عضو الكنيست المقرب من زعيم الحزب بنيامين نتنياهو ياريف ليفين مؤقتًا في رئاسة الكنيست للإشراف على العملية. ومن المتوقع أن يتولى دورًا وزاريًا بمجرد أن تؤدي الحكومة اليمين. وتقول مصادر مقربة أنه من المتوقع أن يبدأ التصويت التمهيدي يوم الاثنين على ثلاثة مشاريع قوانين أساسية لتشكيل الحكومة المقبلة: مشروع قانون لتوسيع صلاحيات وزير الأمن القومي القادم اليميني المتطرف إيتمار بن غفير؛ مشروع قانون لتمكين حزب "الصهيونية الدينية" المتطرف من تعيين وزير مسؤول عن سياسة البناء في الضفة الغربية؛ ومشروع قانون يمهد الطريق لتولي زعيم "شاس" أرييه درعي وزارتي الداخلية والصحة، على الرغم من الحكم مع وقف التنفيذ بحقه بتهمة الاحتيال الضريبي.

وذكرت تقارير أن حزب "عوتسما يهوديت" بقيادة بن غفير، وكذلك حزبي "الصهيونية الدينية" و"شاس"، قد وضعوا هذه التغييرات في السياسة كشرط مسبق لأداء اليمين في الحكومة الجديدة، ومع بقاء تسعة أيام فقط لتفويض نتنياهو لتشكيل الحكومة المقبلة، يتوجب على الليكود التحرك بسرعة. وقد تم تمديد الموعد النهائي لنتنياهو، الذي كان من المقرر أن ينتهي ليل الأحد، في نهاية هذا الأسبوع حتى 21 ديسمبر من قبل رئيس الدولة يتسحاق هرتسوغ. وبمجرد إبلاغ نتنياهو هرتسوغ بتشكيله أغلبية حاكمة، سيتوجب على رئيس الكنيست أن يدعو إلى عقد جلسة للكنيست للسماح للإئتلاف بأداء اليمين في غضون سبعة أيام، مما قد يدفع تشكيل الحكومة النهائي حتى آخر ديسمبر.

استبدال رئيس الكنيست الحالي من حزب "يش عتيد" ميكي ليفي بليفين من الليكود هو الخطوة الأولى لتنفيذ هذه الحملة التشريعية الخاطفة، حيث سيسمح لليكود وشركائه الائتلافيين المتشددين بالسيطرة على الأجندة التشريعية للكنيست. وفازت الكتلة التي يقودها نتنياهو – المؤلفة من الليكود، وحزبي "شاس" و"يهدوت هتوراة" الحديديين، وأحزاب "الصهيونية الدينية"، "عوتسما يهوديت" و"نوعام" اليمينية المتطرفة – بـ 64 مقعدًا من أصل 120 مقعدا في الكنيست في انتخابات 1 نوفمبر.

وبعد هذه الخطوة، من المتوقع أن تستغرق العملية التشريعية المعجلة أقل من أسبوع. ومن المتوقع أن تشكل اللجنة المنظمة في الكنيست يوم الإثنين اللجان اللازمة لمناقشة وإعداد مشاريع القانون. وسيتم طرح مشاريع القوانين يوم الاثنين للتصويت عليها في قراءة الأولية. وبعد اجتياز هذه المرحلة، ستنتقل مشاريع القوانين إلى

اللجان لتجهيزها لما يسمى القراءة الأولى – التصويت الثاني عليها – على الأرجح يوم الأربعاء. وبعد القراءات الأولى، ستعود إلى اللجان تمهيدا للقراءتين الثانية والثالثة. وغالبًا ما يتم إجراء القراءتين معًا، وقد تحدث عمليات التصويت هذه يوم الاثنين المقبل. وبمجرد تجاوز القراءات الثالثة، تصبح مشاريع القوانين قانونًا.

القوانين الثلاثة

إذا تم تمرير تشريع بن غفير، فإن عضو الكنيست، الذي من المقرر أن يتولى وزارة الشرطة من وزير العمل من يسار الوسط عومر بار ليف، سيحصل على صلاحيات غير مسبوقة على الشرطة، وفقًا لتفاصيل مشروع القانون الذي أوردته القناة 12 يوم الخميس. وستشمل هذه الصلاحيات القدرة على إملاء سياسة الشرطة، والتي سيتوجب على المفوض العام للشرطة تنفيذها. وفي الوقت الحالي، يحدد المفوض العام للشرطة سياسة الجهاز وقد يتوجه إلى الوزير للموافقة على القضايا الحساسة.

بحسب ما ورد، ستمنح التغييرات بن غفير – الذي أدين بنفسه عدة مرات في الماضي بدعم منظمة إرهابية والتحريض العنصري – القدرة على تحديد السياسة العامة بشأن التحقيقات وتوجيه الاتهامات، على الرغم من أنه لن يكون قادرًا على التدخل مباشرة في التحقيقات. على هذا النحو، سيكون لدى بن غفير القدرة على كبح محاسبة مخالفات محددة (على سبيل المثال: عدم مقاضاة اليهود الذين يخالفون الوضع الراهن الحساس للصلاة في الحرم القدسي).

ورفض مدير طاقم بن غفير، حنامئيل دورفمان، الإجابة عندما سئل السبت عما إذا كان بن غفير سيستخدم سلطاته الجديدة المتوقعة لتمكين اليهود من أداء الصلاة في الحرم القدسي. ولطالما ضغط بن غفير على إسرائيل لبسط سيادتها على الموقع المقدس للمسلمين ومصدر للتوترات الدائمة مع الفلسطينيين. وعند تقديم مشروع القانون إلى الكنيست يوم الخميس، قال بن غفير إنه "يوم مهم للديمقراطية"، مرددا ادعاءات الكتلة التي يقودها الليكود بأن جوهر الديمقراطية هو أن تكون "السيادة" في يد نواب الشعب المنتخبين. وتم استخدام نفس المنطق للدفع بخطة لإصلاح قضائي من شأنها إضعاف الضوابط على السلطة السياسية.

وذكرت عدة وسائل إعلام عبرية بدون الإشارة الى مصادر يوم الجمعة أن المستشارة القانونية للحكومة غالي باهراف-ميارا لن تدافع عن مشروع القانون إذا تم الطعن فيه أمام محكمة العدل العليا. ولم تدلي المستشارة القانونية بأي تعليق رسمي بشأن المسألة بعد. وفي مقابلة تلفزيونية مساء السبت، قال بن غفير إنه "يشعر بخيبة أمل شديدة" من التقارير.

في المقابل، أفادت تقارير أن باهراف ميارا لن تعارض مشروع قانون يهدف إلى إضفاء الشرعية على تعيين زعيم "شاس" درعي في وزارتي الداخلية والصحة. ومن المقرر أيضا أن يتولى درعي وزارة المالية في غضون عامين تقريبا، مستبدلا زعيم حزب "الصهيونية الدينية" بتسلئيل سموتريتش. ويقضي درعي حاليا عقوبة مع وقف

التنفيذ مرتبطة بإدانة بالاحتيال الضريبي مؤخرا. ويستبعد القانون المرشحين الذين يقضون عقوبات سجن من تولي مناصب وزارية، إلا أن القانون مبهم بشأن ما إذا كان هذا يشمل أحكام مع وقف التنفيذ أيضًا. ومن شأن تشريع "شاس" أن يوضح القانون على أنه يعني أحكام السجن الفعلي فقط، مما يمهد الطريق أمام درعي لتولي المنصب. بالإضافة إلى توليه وزارات الاقتصاد والمناطق الهامشية والخدمات الدينية، شغل درعي عدة مرات منصب وزير الداخلية، كان آخرها من 2016 إلى 2021. وقضى عقوبة بالسجن لمدة 22 شهرًا من عام 2000 إلى عام 2002 لتلقيه رشوة خلال ولاية سابقة في وزارة الداخلية.

مسؤوليات سموتريتش الدفاعية

مشروع القانون الثالث المتوقع طرحه يوم الإثنين سيمكن سموتريتش من تعيين وزير مستقل من حزبه في وزارة الدفاع، للإشراف على سياسة التخطيط والبناء في منطقة C بالضفة الغربية، حيث تقع جميع المستوطنات اليهودية ويسكن العديد من الفلسطينيين. بالإضافة إلى الإشراف على الموافقات للتخطيط والبناء في المستوطنات اليهودية ومنازل الفلسطينيين في المنطقةC ، سيتدخل الوزير من "الصهيونية الدينية" – على الأرجح سموتريش نفسه – أيضًا في تعيين الجنرالات المسؤولين عن السياسة المدنية الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي الوقت الحالي، يتم تعيين الجنرال المسؤول عن الإدارة المدنية من قبل رئيس أركان الجيش، ويتم تعيين الجنرال المسؤول عن مكتب منسق أعمال الحكومة في المناطق من قبل وزير الدفاع، بناء على توصية من رئيس الأركان.

وقال وزير الدفاع بيني غانتس يوم الأحد إن تغيير الهرم القيادي سيعطل العمليات الحالية وقد يؤدي إلى ارتباك في المنطقة C الحساسة. وقال غانتس لإذاعة الجيش إن تعيين وزير من "الصهيونية الدينية" سيخلق "مسارين منفصلين للعمل، بحيث لن تعرف اليد اليمنى ما تفعله اليسرى."

وأدلى مدير عام وزارة الدفاع أمير إيشيل بتصريحات مماثلة، وقال لإذاعة الجيش إنه سيكون من الصعب تنسيق عمل الجيش الإسرائيلي، والإدارة المدنية، وفرقة شرطة حرس الحدود في الضفة الغربية، التي سوف تنتقل إلى إشراف بن غفير. ويخضع الثلاثة في الوقت الحالي لقيادة رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، ولوزير الدفاع إلى حد ما.

ويدعم حزب "الصهيونية الدينية" بشدة الاستيطان اليهودي وضم الضفة الغربية. وتم اعتقال سموتريش في عام 2005 من قبل الشاباك للاشتباه في تخطيطه لمظاهرة عنيفة ضد خطة فك الارتباط عن غزة.

لا تزال التعيينات الائتلافية المخطط لها داخل الليكود نفسه في حالة تقلب مستمر، بما في ذلك منصب رئيس الكنيست. سيقوم ليفين مؤقتًا بتولي المنصب وتسريع عملية التشريع، بينما يتم توزيع المناصب الأخرى داخل

الحزب، ومن المتوقع أن يستقيل ليفين من المنصب قبل وقت قصير من أداء الحكومة اليمين القانون، من أجل تولي منصب وزاري.

المرشحان الرئيسيان لمنصب رئيس الكنيست الدائم هما عضوا الكنيست دافيد أمسالم وأوفير أكونيس، على الرغم من سعي أعضاء كنيست آخرين للترشح للمنصب. وتصدر الوزير السابق أمسالم، أحد أكثر نواب الليكود صخبا، عناوين الصحف في يونيو لقوله إنه بمجرد عودة الليكود إلى السلطة، فإنهم سوف "يدوسون" على المعارضين السياسيين و"يحطمون عظام اليسار." وقال أمسلم، مخاطبا رئيس الكنيست الحالي ميكي ليفي: "إذا أخرجني ليفي سبع مرات في اليوم، فسوف أخرجه 15 مرة."

* * *

تايمز أوف إسرائيل: رئيس الموساد يكشف عن تفاصيل رسالة الجاسوس الإسرائيلي إيلي كوهين والتي كانت وراء إعدامه في سوريا

خلال افتتاح متحف على إسم كوهين، برنياع يقول إنه تم القبض على الجاسوس الإسرائيلي لأنه تم "رصد الرسائل التي بثها" وليس بسبب كمية البرقيات التي أرسلها

بقلم توبياس سيغال

كشف رئيس الموساد دايفيد بارنيع يوم الإثنين عن الرسالة الأخيرة التي أرسلها الجاسوس الإسرائيلي الأسطوري إيلي كوهين خلال يوم اعتقاله في سوريا إلى جانب معلومات جديدة حول سبب اعتقاله.

بعد سنوات من الخلاف حول ملابسات الكشف عن هوية كوهين، زُعم أنه كان ينقل المعلومات بكثرة بأوقات متقاربة أو تعرض لضغوط من قبل مرؤوسيه، وقال برنياع إن بحثا جديدا "متعمقا" أثبت بشكل قاطع أن كوهين قد تم القبض عليه "لمجرد رصد الرسائل التي بثها على يد العدو." وأضاف بارنيع في حفل افتتاح متحف إيلي كوهين الجديد في هرتسليا: "كان إيلي كوهين من بين أفضل وكلائنا." وأشاد بـ"الروح القتالية والشجاعة والقيم والتفاني" التي امتلكها كوهين. وقال إنه بمثابة "مصدر إلهام" لجميع العاملين في الموساد.كلنا نتعلم منه حتى اليوم من صهيونيته وتضحيته وتفانيه."

تسلل كوهين إلى المستويات العليا من القيادة السياسية السورية في السنوات التي سبقت حرب الأيام الستة عام 1967، ويعتقد أن المعلومات التي حصل عليها لعبت دورا رئيسيا في انتصار إسرائيل في تلك الحرب.

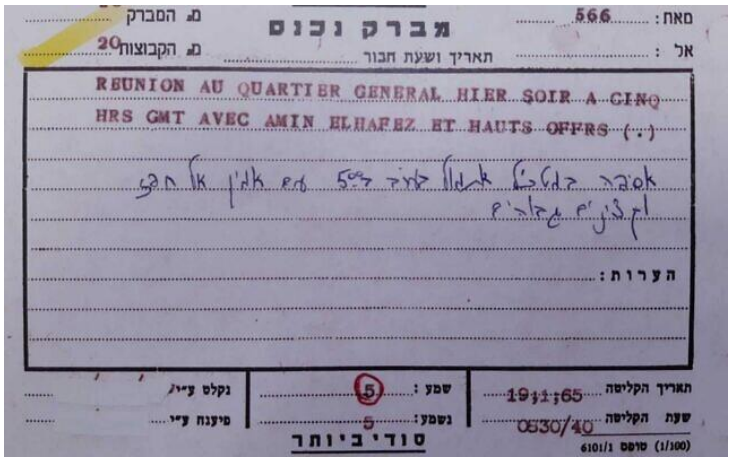

آخر إرسال تلقته إسرائيل من الجاسوس الإسرائيلي إيلي كوهين في 19 يناير 1965 والذي كشفه رئيس الموساد ديفيد بارنيع خلال حفل افتتاح متحف إيلي كوهين في هرتسليا ، 12 ديسمبر 2022.

تم القبض على كوهين عام 1965 وإعدامه شنقا في دمشق، لكن الظروف المحيطة باعتقاله كانت محل نزاع منذ ذلك الحين وهي مصدر نقاش مستمر، حيث جادل البعض بأن كوهين فشل في اتباع الإجراءات وحاول إرسال الكثير من البرقيات الأمر الذي لفت انتباه السوريين، وألقى آخرون باللوم على رؤساء كوهين قائلين إنه تعرض لضغوط هائلة لتقديم معلومات جديدة مما أدى إلى اعتقاله.

بعد ما يقارب من 60 سنة، قدم بارنيع إجابة – وإن كانت مبهمة. وقال برنياع "دعوني أنتهز قداسة هذا المكان وهذه المناسبة المميزة لأكشف هنا ولأول مرة بعد بحث معمق تم إجراؤه مؤخرا عن أن إيلي كوهين لم يتم القبض عليه بسبب كمية الرسائل التي نقلها أو الضغط الذي مورس عليه من المقر الرئيسي للبث بشكل متكرر... تم القبض على إيلي كوهين لمجرد رصد الرسائل التي بثها على يد العدو، وهذه الآن حقيقة استخباراتية." كما كشف عن محتوى آخر إرسال لكوهين تم استلامه في يوم 19 يناير 1965 الذي تم القبض عليه فيه. وقال بارنيع إن تقرير كوهين الأخير كان "حول نقاش في هيئة الأركان العامة السورية بمشاركة الرئيس آنذاك أمين الحافظ." وقال إن الموساد سيتبرع بالوثيقة الأصلية التي تحتوي على رسالة كوهين إلى المتحف الجديد الذي أقيم تخليدا لذكراه. وأشاد بارنيع بـ"مساهمة كوهين في أمن إسرائيل"، وقال إن وكالة المخابرات الوطنية الإسرائيلية ستواصل السعي للحصول على مزيد من المعلومات حول الوقت الذي أمضاه كوهين في سوريا. كما تعهد بمواصلة البحث عن رفاته.

في فبراير 2021، أفادت تقارير أن روسيا وبالتعاون مع السلطات السورية وتحت ضغط إسرائيلي، كانت تبحث في منطقة مخيم اليرموك للاجئين جنوب دمشق عن جثة كوهين من أجل نقلها إلى إسرائيل. وفي الشهر التالي، ورد أن قطعة يُعتقد أنها تخص كوهين نُقلت إلى إسرائيل. ونقلا عن مصدر حكومي سوري لم يذكر اسمه، وتقارير إسرائيلية في ذلك الوقت أنه قد يكون وثيقة أو قطعة من ملابس كوهين.

ونفى مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك بنيامين نتنياهو التقارير، ولا يزال من غير المعروف ما إذا كانت مثل هذه القطعة موجود بالفعل.

* * *

i24news: الكشف عن تفاصيل الاتفاق بين الليكود و"يهدوت هتوراة": منع انتاج الكهرباء السبت وتدريس التلمود للعلمانيين

الاتفاق يشمل بنودا لها صلة مع كافة سكان إسرائيل وليس الحريديم فقط

نشرت القناة الاسرائيلية N12 تفاصيل الاتفاق الائتلافي بين حزب الليكود وحزب "يهدوت هتوراة "والذي تضمن عددا من المواضيع التي ترتبط مع حياة كافة سكان إسرائيل وليس مجتمع الحريديم فقط . وذكر في مستهل الاتفاق أن:"يهدوت هتوراة تعبر عن مخاوفها على الطابع اليهودي لدولة إسرائيل بعد الاختراقات المتكاثرة بالنشاط التجاري يوم السبت والأعياد. الليكود سيقوم بفحص ادعاءات يهدوت هتوراة بهذا الخصوص، وطلباتها بالعمل عليه ."

في بداية الاتفاق، أفيد أن البند الأول يحدد بأن ممثل الحاخامية الرئيسي سيشارك بلجنة تصاريح العمل السبت،البند الثاني أن الكهرباء لن يتم انتاجها في يوم السبت بدولة إسرائيل والبند الثالث يقر أنه يجب زيادة عدد الشواطئ التي تفصل بين الرجال والنساء في إسرائيل. الإصلاحات في امتحانات البجروت التي أقرتها الوزيرة المنتهية ولايتها شاشا بيطون سيتم الغائها وسيتم مضاعفة تدريس التلمود للعلمانيين. وايضا افيد أن مدراء المستشفيات سيكونون قادرين على منع إدخال الطعام الغير صالح لعيد الفصح، بصورة تتناقض مع قرار المحكمة العليا اليوم . وافيد أنه تم الاتفاق بين الأحزاب أن تمول الحكومة تخزين الكتب المقدسة وأن تقيم وتمول جهات تقدم إجابات دينية لأسئلة من الجمهور، وستستفيد مدن إضافية للحريديم من تسهيلات بالمواصلات العامة وميزانية ثقافة للحريديم في وزارة التعليم بنحو 100 مليون شاقل.واقر الاتفاق انه سيتم اعطاء افضلية للحريديم في الشركات الحكومية، وسيتم الغاء اصلاحات هواتف الكوشير بالحكومة السابقة، وكل خدمة حكومية تقدم عن طريق الانترنت يمكن تقديمها عن طريق الهواتف أو وجها لوجه .

وردا على ذلك عقب مسؤولون من الليكود على التقرير:"على النقيض مما نشر في أخبار 12، القائمة المنشورة هي قائمة طلبات يهدوت هتوراة وليس الاتفاق الذي وافق عليه الليكود. على سبيل المثال، الليكود لا يوافق على وقف انتاج الكهرباء أيام السبت وتوسيع عدد الشواطئ التي تفصل بين الرجال والنساء وأمور اخرى. كل اتفاق نهائي سيحافظ على الوضع القائم كما متبع منذ سنوات بشؤون الدين والدولة ."

* * *

القناة 12: مسار مباشر لتهريب السلاح من طهران إلى لبنان سيعرّض مطار بيروت للقصف.. والعام 2023 يضعنا أمام تحديات لا مثيل لها

بقلم نير دفوري

ترجمة: صحيفة القدس العربي

يعتبر المحلل العسكري في القناة 12 العبرية أن العام 2023 يدفع إسرائيل نحو تحديات عسكرية غير مسبوقة، ويؤكد أن نقطة ضعف جيشها تكمن في المسار الجديد لتهريب السلاح المعادي.

في مقال نشره موقع القناة 12 الإسرائيلية يشير محرر الشؤون العسكرية فيها نير دفوري إلى وفاة داني شابيرا (97 عاماً)، قبل أيام، وهو الذي شارك في دورة الطيران الإسرائيلية الأولى التي عُقدت بسرية في تشيكوسلوفاكيا عقب قيام إسرائيل، وشارك فيها أربعة متدربين فقط. وهو أيضاً مَن أقام أسراب الطيران الأولى وجاء بطائرات "سبيتفاير"، وراكمَ نحو 12 ألف ساعة طيران، وقاد أكثر من مئة نوع من الطائرات. ويقول دفوري إن شابيرا يعتبر طيار التجارب الأول في سلاح الجو الإسرائيلي، والصناعات الجوية، وإن أجيالاً من الطيارين والطيارات كبرت على إرثه، ويبدو أن سلاح الجو سيحتاج إلى ذلك في العام القريب. ويتوقع دفوري أن يكون 2023 عاماً دراماتيكياً بالنسبة إلى إسرائيل، وبصورة خاصة بالنسبة إلى مَن يُعَدّ ذراعها الطويلة وبوليصة التأمين الخاصة بها.

الأهداف الطموحة والتهديدات الجديدة

ويرى أن سنة 2023 تضع أمام إسرائيل والجيش وسلاح الجو تحديات عظيمة غير مسبوقة من قبل، ويعلل تحذيره بالقول: «في العام المقبل، سيبدأ الجيش بالتعامل مع كل ما يخص "الدائرة الثالثة"، بهدف بناء القوة وإمكانية إقامة قدرة حقيقية على ضرب إيران. كذلك بالنسبة إلى خطة التدريبات التي سيكون لها أهمية حاسمة. فبحسب وكالات أجنبية، تنشط إسرائيل في كافة مناطق الشرق الأوسط، فتمنع تمرير السلاح المتطور إلى أعدائها، وتكبح التمركز الإيراني في سوريا، وتنجح في منع حرب على أكثر من جبهة، عبر سلسلة طويلة من العمليات العلنية والسرية». ويقول إن سلاح الجو يستعد لاستقبال طائرات من طراز أف 35، علاوة على مروحيات حديثة بدلا من مروحيات من طراز "يسعور" القديمة، هذا بالإضافة إلى الاتفاق الذي تم توقيعه مع شركة بوينغ للحصول على طائرات جديدة للتزود بالوقود. ويتابع: «كما يجري تطوير المزيد من

الطائرات من دون طيار في سلاح الجو الإسرائيلي، والهدف أن يكون ثلث طائراته من دون طيار، حتى نهاية العقد الحالي».

ويقول دفوري إن أنظمة الدفاع الجوي تطورت كثيراً أيضاً هذا العام، وإنها تستكمل توزيع بطاريات "القبة الحديدية" و"مقلاع دافيد" لتغطية البلاد كله. بالإضافة إلى أن سلاح الجو يقوم حالياً بسلسلة تجارب بالتعاون مع "الصناعات الجوية"، بهدف التعامل مع التحديات الجديدة، كالصواريخ والمسيّرات الانتحارية وصواريخ بحر- بحر الجديدة الموجودة لدى إيران وحزب الله.

دبلوماسية جوية

ويعتبر دفوري أن ساحة إضافية مهمة كجزء من عزل إيران في المنطقة هي التدريبات المشتركة والتعاون الدولي: "دبلوماسية جوية" يبدأ العمل بها مع أسلحة جو لدول أجنبية، كما يستمر توطيد العلاقات ما بين إسرائيل والدول الأوروبية والدول الخليجية ودول عربية قريبة، مثل الأردن ومصر. ويكشف أنه بعد شهرين، سيُجرى في إسرائيل تدريب الـ "العلم الأزرق" مع دول أُخرى في المنطقة، وهو تدريب يرافق العمليات العسكرية التي تجري في الدول نفسها.

نقطة الضعف

كما يقول دفوري إن إحدى نقاط الضعف في الجيش الإسرائيلي لا تزال الدمج ما بين القدرة على بناء تعاوُن متعدد الأذرع بين أسلحة البر والجو والبحر والاستخبارات والسايبر الدفاعي. ويوضح أنه شارك هذا الأسبوع في تدريب "الدمج" في الأغوار، حيث شاركت أسراب الطائرات والوحدات الخاصة من الكتيبة 98 والدبابات. منوهاً أن جميعها تدربت على عدة سيناريوهات، بهدف أن يتعلم الواحد من الآخر: بدءاً من قصف دقيق في منطقة ذات كثافة سكانية عالية كغزة، وبعدها احتلال وسيطرة على مناطق إطلاق النار في لبنان، وصولاً إلى حملات اقتحام واسعة في الضفة الغربية.

ويضيف: «في هذا السياق، قال "ع"، قائد السرب 113 المسؤول عن طائرات الأباتشي: لقد بنينا مخططاً لمسار تدريب مؤلف من عدة تحديات عملياتية للقوات الجوية والبرية. كان المطلوب منهم أيضاً التعامل مع الكثير من التهديدات وعمليات تحتاج إلى التنسيق والتعاون لتحقيق الهدف».

التحدي الجديد الذي يُقلق الجيش

ويزعم المحلل الإسرائيلي أن إيران تحاول إقامة مسار جديد لنقل السلاح يُقلق الجيش كثيراً، طيران مباشر من طهران إلى لبنان، وهذا يحدث بالأساس لأنها فشلت في محاولة تهريب السلاح إلى سوريا، ومن هناك إلى "حزب الله" في لبنان. موضحاً أن جهات في إسرائيل اهتمت بتمرير رسالة إلى لبنان، مفادها أنه إذا حدث هذا، فستهاجم مطار بيروت، كما تم الهجوم على مطار دمشق. ويشير دفوري أنه على الرغم من ذلك، فإنهم يعلمون في إسرائيل بأن الهجوم في سوريا أسهل من الهجوم في لبنان، وهذا لأن الإيرانيين والسوريين حاولوا الرد على الهجوم الإسرائيلي، واستصعبوا ذلك. ويقول إنه في لبنان، الوضع أكثر صعوبةً وتركيباً، وذلك لأن لدى "حزب الله" أكثر من 100 ألف صاروخ، تشكل أداة ردع بالنسبة إلى إسرائيل.

ويضيف محذراً: «صحيح أن "حزب الله" لا يرد على تهديدات إسرائيل بشكل رسمي، لكن محللين وصحافيين مقرّبين من الحزب كتبوا أنه لم يتم إرسال أسلحة من إيران عبر لبنان. وشددوا على أن مطار بيروت لا يُستعمل كمسار تهريب. وفي كل الأحوال، التحديات كبيرة، ومن الممكن أن تتحول سنة 2023 إلى سنة الحسم، إذ على الجيش تطبيق ما تعلمه في التدريبات الميدانية».

* * *

إسرائيل اليوم: تمديد 10 أيام لتشكيل الحكومة.. مسائل قانونية أم عدم ثقة الشركاء في نتنياهو؟

بقلم نوحاما دويك

"هذه أيام معقدة للمجتمع الإسرائيلي حين تهدد خلافات في مسائل أساسية بإثارة العنف والكراهية العابثة".
هكذا كتب رئيس الدولة إسحق هرتسوغ حين قرر منح رئيس الوزراء المرشح، بنيامين نتنياهو، تمديداً من عشرة أيام لإنهاء تشكيل الحكومة. كان يخيل في البداية أن هذه ستكون "سيراً في حديقة" بالنسبة لنتنياهو. 63 نائباً وقفوا خلفه، ولجميعهم هدف واحد: تغيير الحكومة المنصرفة التي وصفوها بأنها "غير شرعية" بأسرع وقت ممكن وإقامة حكومة "يمين بالكامل."
وها هي 28 يوماً تمر، والساحر نتنياهو بحاجة لمزيد من الأيام كي يشبع أعضاء حكومته بالمناصب ويعود إلى بلفور.
الجمعة الماضي، كتب اللواء احتياط هرشون كوهن بأن هذه نتيجة قيام جيل جديد من الزعماء في "الصهيونية الدينية" والذين هم رجال قانون، ولهذا فإنهم يدخلون إلى كل كلمة وحرف، ولا يأخذون ما يعطونهم مثل المبايين ويحسنون المواقع في ظل الحركة.
ليست هذه هي المشكلة؛ صحيح أن بتسلئيل سموتريتش رجل قانون ومثله سمحا روتمن، وكذا ايتمار بن

غفير، والكتل الحريدية هي الأخرى تستعين برجال القانون، لكن الخبرة والتمرس القانوني ليسا هما اللذين يوجهانهم، بل انعدام الثقة بسلوك نتنياهو وبوعوده. كما يذكر، سموتريتش هو الذي قال عن نتنياهو إنه كذاب ابن كذاب. نعم، يريدون أن يكون هو رئيس وزراء ويؤمنون بأنه سيكون جيداً، ولكنهم لا يصدقون وعوده. كما أنهم يخشون من عدم إكمال الحكومة فترتها كاملة بسبب سلوك نتنياهو تجاه شركائه. لا يزال حديثاً في الذاكرة ما فعله مع غانتس حين لم يجز الميزانية كي لا ينفذ التناوب؛ وما فعله لهرتسوغ في 2015: إدارة اتصالات لا تنتهي، وفي النهاية توقف وأخذ افيغدور ليبرمان؛ وكيف تصرف تجاه بينيت وشكيد وإيهود باراك وتسيبي لفني ويئير لبيد، الذين أقالهم إلى هذا الحد أو ذاك ببلاغ نص إلكتروني. ونير بركات، الذي لا يزال ينتظر تنفيذ الوعد العلني بأن يعين وزير مالية – وهو وعد لن ينفذ في هذه الحكومة أيضاً. وعد، لكنه لم يعد بأن ينفذ.

ولهذا فإن سموتريتش يريد اتفاقاً، بمثابة قانوني، يتضمن كل البنود التي تهمه. حتى تفاصيل التفاصيل الأكثر صغراً. يريد صلاحيات تمكنه أن ينفذ ما يؤمن به دون تعلق بموافقة نتنياهو. وآريه درعي ليس مستعداً لشيء إلا أن يغير القانون كي يتمكن من تولي منصب وزير الداخلية ووزير الصحة ومع لقب عديم القيمة نائب رئيس الوزراء. في الأيام العادية، كان درعي يصدق نتنياهو بأن القوانين ستتغير، وأنه سيؤدي اليمين في المرحلة الثانية، وكان سيوافق على تنصيب الحكومة بدونه؛ بن غفير يطالب بنقل صلاحيات على الشرطة إليه هنا والآن، كي يتمكن من تحقيق ما هو مهم له في "المناطق" مع كتائب حرس الحدود التي ستنتقل لأداء التحية له، دون طلب إذن من نتنياهو. لقد اكتسب نتنياهو عدم الثقة من جانبهم عن حق. فعلى مدى السنين، ألقى بشيكات عديمة الغطاء لعدد أكبر من الأشخاص والأحزاب. حكومة نتنياهو الجديدة ستقوم وستؤدي اليمين القانونية حتى لو كانت حاجة إلى عشرة أيام أخرى. المشكلة هي الدم الفاسد الذي تراكم وربما يمس بمدى عمرها

* * *

هآرتس: إلى بلينكن "النوع الثاني من اللاساميين": بقي أن تقول "أعطوا فرصة للفاشيين"

بقلم عودة بشارات

قبل أن يسقط وزير الخارجية الأمريكي، أنتوني بلينكن، من شدة الاستغراب بسبب العنوان الوقح لهذا المقال، سأشرح بأن هناك نوعين من اللاساميين، الأول تقليدي، ما في قلبه على لسانه، يكره اليهود وبالتأكيد يكره العرب أيضاً، ويعبر عن غضبه بتصريحات عنصرية وتحريض مسموم، لذلك تسهل محاربته ومحاربة

تحريضه. جيد، أيها الوزير المحترم بلينكن، أرح عقلك، لست من هذا النوع. فما يخرج من فمك عسل نقي. لكن لا تسارع إلى الاحتفال، لأن هناك نوعاً آخر من اللاساميين، أكثر خطراً، يحتضن اليهود، لا سيما المتطرفين ومن بينهم الفاشيون. هو يخرج عن أطواره كي يحارب ضد التصريحات الفاشية لغير اليهود، لكنه يقف بصمت أمام الأفعال المرعبة للمتطرفين اليهود مثل قتل 150 فلسطيناً منذ بداية السنة، وأمام قتل شيرين أبو عاقلة، التي هي فلسطينية وأيضاً مواطنة أمريكية. اللاسامي من النوع الثاني يهمس في أذن المتطرفين في إسرائيل "افعلوا كل ما يخطر ببالكم. سأغفر وسأدعم وسأشجع. حتى في الأوقات الصعبة حيث يقف العالم كله ضدكم، سنحرص على أن يكون انتقادنا ضئيلاً. نعم، استمروا في سرقة الأراضي في الضفة الغربية وقتل الفلسطينيين كما تشاؤون، وإذا كان الثمن الذي سيدفعه المجتمع الإسرائيلي بسبب استمرار الاحتلال سيكون الإكراه الديني وكم الأفواه، فهذا غير فظيع؛ سنتحفظ قليلاً وسنقوم بليّ الأنف قليلاً، الأساس هو أن تواصلوا الدفاع عن مصالحنا، لا سيما عن مصالح تجار السلاح. المكان الذي نخجل فيه من ارتكاب المظالم، ستقومون بها أنتم، بحماستكم المسيحانية، وسيكون هذا جيداً".

اللاساميون من هذا النوع لا يهمهم أن يتراكم في الرأي العام الدولي غضب كبير على اليهود لكونهم يهوداً، بسبب سلوك حكومة إسرائيل، الأمر الذي يؤدي إلى مزيد من موجات اللاسامية والتنكيل. الأساس هو أن لا تتضرر مصالح مثيري الحروب وتجار السلاح. لا توجد قومية للسلام، ولا إله أو قيم. صحيح أن له الكثير من الضحايا، لكن من يعنيه ذلك؟ وإذا لم يكن هذا كافياً، فإن بلنكن يريد التهدئة، وإزاء صعود الفاشية إلى الحكم في إسرائيل فإنه يشرح في مؤتمر "جي ستريت" بأن أمريكا ستحاكم حكومة نتنياهو "وفقاً للسياسة التي ستتبعها وليس حسب هوية الأعضاء فيها" ("هآرتس"، 12/4). من المؤسف أن ليبرالي واشنطن لم يطلب بصورة قاطعة "أعطوا فرصة للفاشيين". أقوال وزير خارجية دولة عظمى، تملأ مخازن السلاح في إسرائيل، هي أفضل هدية لبن غفير وسموتريتش ونتنياهو. هذه الفرصة لا يعطيها الأمريكيون لحكومة النمسا، مثلاً، بعد انضمام الحزب اليميني المتطرف فيها، يارغ هايدر، إلى الائتلاف في 2000. الحديث هنا يدور عن امتياز، لكنه امتياز مسمم. فهو تجسيد للاسامية الثانية، امتياز يقول اتركوا اليهود والعرب الذين يعيشون معهم النضج في مرقهم.

ما الذي يهم بلينكن إذا كانت إسرائيل عقلانية أو هستيرية، ما دام بيغاسوس يراقب محاربي الحرية الذين يتسببون بوجع رأس لحلفاء أمريكا؟ يتبين أنها هي "القيم المشتركة" التي تتقاسمها إسرائيل مع الأمريكيين.

في فترة حكم مناحيم بيغن، اعتقد المثقفون في إسرائيل بأن أمريكا ستنقذ إسرائيل من نفسها، لكن حتى في حينه والآن أيضاً فإن أصحاب الشأن سيحافظون على العقلانية في دولتهم. مع كل الاحترام، ليقوم بلينكن في

دس نصيحته في جيب معطفه. التقدميون في إسرائيل لن يعطوا الفرصة للفاشيين. هم يتذكرون الدرس الذي تعلمه اليهود الذين عاشوا في ثلاثينيات القرن العشرين في أوروبا، ولن يسمحوا بـ"لعب نظيف" على صيغة "لننتظر ونرى" كما يقترح بلينكن. لا يتم اللعب مع الفاشيين الظلاميين، ولا حتى اللعب النظيف.

* * *

هآرتس: تحث اليهود على الصلاة في "الأقصى".. "تقبل الله صلاتكم" ...لافتة حاخامية على باب المغاربة في القدس

بقلم ياعر فريدسون

ثمة يافطة للحاخامية الرئيسية، تحظر حجيج اليهود للحرم، أزيلت عن جسر باب المغاربة في الحرم بعد أن وضعت هناك لعشرات السنين. أزيلت في آب الماضي يوم صوم 9 آب، ومنذ ذلك الحين لم يتم وضع يافطة رسمية جديدة هناك. في الأشهر الأخيرة ظهرت في المكان نفسه لافتات جديدة تشجع اليهود على الصلاة داخل الحرم خلافاً للوضع الراهن المتبع في المكان لعشرات السنين. كتب على إحداها "إدارة الحجيج للحرم، تبارك للحجاج" و"تقبل الله صلاتكم."

اليافطة التي أزيلت والتي كانت موقعة من الحاخامية الرئيسية وتم وضعها في موقع الفحص الأمني، كان مكتوباً عليها: "بيان وتحذير: حسب الشريعة، محظور على أي شخص الدخول إلى منطقة الحرم بسبب قدسيته". موقف الحاخامية الذي يستند إلى الشريعة، والتي بحسبها محظور على اليهود الحجيج إلى الحرم، تتساوق مع الوضع الراهن في المكان والذي حدد بعد حرب الأيام الستة. "الحرم مكان عبادة للمسلمين ومكان زيارة لغير المسلمين"، اعتبر رئيس الحكومة في حينه بنيامين نتنياهو ذلك في 2015. المغزى هو أنه مسموح لليهود فعلياً زيارة الحرم في المواعيد التي حددت، لكن محظور عليهم الصلاة هناك.

خلال سنوات، عكست اليافطة المقاربة السائدة في أوساط المتدينين، بحيث بلغ عدد الحجاج إلى الحرم سنوياً بضعة آلاف فقط. وفي 2009 مثلاً، زار الحرم 5668 يهودياً. ولكن في السنوات الأخيرة حدث تغيير بخصوص زيارة المكان والصلاة فيه. ففي وقت كان رجال الشرطة يعتقلون يهوداً لأنهم حركوا شفاههم بتهمة أنهم يصلون في الحرم، فإنهم اليوم (رجال الشرطة) والأوقات الإسلامية يغضون البصر عن الصلاة في المكان. في السنوات الأخيرة، حج إلى المكان حاخامات وأعضاء كنيست، وازداد عدد اليهود الذين زاروا الحرم في كل سنة بصورة متواصلة. هكذا، قفز عدد الزوار اليهود في السنة الماضية إلى 34.779 شخصاً.

اللافتات الجديدة، التي تؤكد على وصية حجيج اليهود إلى الحرم، وضعت في أعياد "تشري" في أماكن ظاهرة في

مواقع فحص الشرطة وعلى مداخل الانتظار الموجودة على مدخل جسر باب المغاربة، الذي يدخل منه الزوار غير المسلمين إلى الحرم. "إدارة جبل الهيكل"، وهي مبادرة فردية لنشطاء حركة أمناء جبل الهيكل- ليست هيئة رسمية، هي التي وقعت على اللافتات.

افيف سترسكي، الباحث في جمعية "عير عاميم" التي تعمل على الدفع قدماً بـ"مستقبل سياسي مستقر أكثر في القدس"، قال إن وضع اليافطات تم بالتنسيق مع الشرطة. "من الواضح أن الشرطة تدرك بأن الأمر يتعلق بيافطات تطبع صلاة اليهود في الحرم. من البداية كان محظوراً تعليق هذه اليافطات، والآن يجب إزالتها في أسرع وقت ممكن."

توم نيساني، المدير العام لجمعية "بأيدينا" قال إن "الجمعية ستعلق لافتة جديدة، ويفضل أن تكون على مدخل الحرم. جمهور الحجاج إلى الحرم لا يسير خلف قرارات الحاخامية الرئيسية وصندوق تراث حائط المبكى، التي توجد فيها سياسة أكثر من التوراة."

عمانوئيل بروش، وهو من نشطاء أمناء جبل الهيكل، الذي اعتقل سابقاً عدة مرات بسبب نشاطاته، رد عبر تويتر بمقال وأعلن أنه أزال اليافطة في السابق. "حظيت بأن أكون شريكاً لأكثر من مرة في رفع هذه اللافتة القبيحة وغير القانونية"، كتب. "انتصر حجيج جبل الهيكل في النضال من أجل اللافتة. هيا إلى النضال التالي". يجب الإشارة إلى أن اللافتة أزيلت في السابق، لكن صندوق تراث حائط المبكى استبدل بها لافتة جديدة بسرعة.

جاء الرد من الشرطة: "اللافتة المعلقة في نقطة الانتظار قبل الصعود إلى جسر باب المغاربة وضعها ممثلو الحجيج إلى الحرم، كخدمة للجمهور الذي يمثلونه وبدون أي صلة بالشرطة". وجاء أيضاً بأن "إزالة لافتة الحاخامية الرئيسية ليست من مسؤولية الشرطة. وفي هذا الأمر يجب التوجه إلى صندوق تراث حائط المبكى". ومن صندوق تراث حائط المبكى جاء الرد: "اللافتات لم تعلق بناء على رأي صندوق تراث حائط المبكى. للأسف، ثمة جهات خاصة قررت تعليق اللافتات على مسؤوليتها. لذلك، يجب التوجه حول هذا الأمر إلى الشرطة، المسؤولة عن المكان الذي علقت فيه اللافتات. لافتة الحاخامية إزالها شخص معين، وستعاد إلى مكانها قريباً"

* * *

هآرتس: مع قرب الانتخابات.. هل يقف أردوغان على أعتاب حملة عسكرية واسعة في سوريا؟

بقلم تسفي برئيل

منذ العملية التي حدثت في إسطنبول في 14 تشرين الثاني والتي قتل فيها ستة أشخاص وأصيب 80 آخرون، والمنطقة تترقب غزواً تركياً لسوريا. احتشدت قوات تركية في السابق على الحدود، والطائرات قصفت مواقع للأكراد في سوريا والعراق. وقال الرئيس أردوغان، بأن "تركيا ستهاجم في الوقت الذي يناسبها". ولكن الهجوم البري الكبير يتباطأ. سوط تركيا ما زال يلوح في الهواء، ومثله أيضاً ضغط واشنطن وموسكو على أنقرة.

روسيا، شريكة تركيا في إدارة أجزاء في شمال سوريا، تخشى من فصل أجزاء من سوريا ونقلها إلى تركيا.

الولايات المتحدة تعتبر القوات الكردية في سوريا، التي يطمح أردوغان إلى إبعادها عن الحدود، حلفاء حيويين في محاربة "داعش."

المصالح المشتركة هذه ليست جديدة، ونجحت حتى الآن بدرجة معينة في الحفاظ على ميزان القوة في شمال سوريا، لكن العملية في إسطنبول واقتراب الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في تركيا، المتوقع إجراؤها في حزيران، إلى جانب الأزمة الاقتصادية في تركيا، تتجمع وتصبح قوة سياسية محركة قد تدفع اردوغان إلى الشروع في حملة عسكرية وطنية واسعة.

ليس واضحاً من سيكون المنتصر في مواجهة كهذه بين الدوافع السياسية – العسكرية لأردوغان من جهة، وضغوط روسيا وأمريكا من جهة أخرى. روسيا تبذل مؤخراً جهوداً دبلوماسية لعقد لقاء "تاريخي" بين أردوغان وبشار الأسد، بعد قطع العلاقات بينهما مدة 11 سنة. أردوغان الذي استبعد أي إمكانية للالتقاء مع الأسد وطلب أن يترك الحكم، قام بتغيير موقفه، وأعلن مؤخراً أنه بالإمكان مجدداً فحص موضوع العلاقات مع سوريا كما يفعل مع مصر.

لأردوغان شروط قد تعني إعطاء شرعية مهمة للرئيس السوري؛ فأردوغان مستعد لعدم غزو سوريا إذا تولت قوات سورية بدلاً من القوات الكردية في شمال سوريا، وعملت هناك كحرس حدود ضد أي نشاط للأكراد موجه ضد تركيا. وأمامه حاجة ملحة لإعادة السياسيين السوريين الموجودين في تركيا إلى سوريا. وأعلنت تركيا في آذار الماضي نيتها "تشجيع" عودة نحو مليون لاجئ سوري، وبناء آلاف الوحدات السكنية على حسابها، في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة السورية في شمال سوريا. مؤخراً، نشر أن تركيا لا تكتفي بـ"التشجيع"، بل تقوم بطرد لاجئين وتعيدهم إلى سوريا.

لكن الأسد الآن هو الذي يطرح الشروط. حسب مصادر تركيا وسورية أجرت مقابلات مع وسائل إعلام أجنبية، فإن الأسد يطلب انسحاب القوات التركية من سوريا قبل موافقته على الالتقاء مع أردوغان.

تحاول روسيا جسر الفجوة بين الموقفين في هذه الأثناء، لكن بدون نجاح. وفي المقابل، تدير أجهزة المخابرات التركية والسورية اتصالات لنفس الهدف. تركيا لا تسارع إلى الانسحاب من المناطق التي احتلتها في سوريا، أو التخلي عن النفوذ الذي يمنحها إياه هذا الاحتلال. لا لأنها مناطق تحولت إلى مناطق "تركية"، بل لأن الطلاب السوريين باتوا يتعلمون باللغة التركية، وأصبحت الليرة التركية هي العملة "القانونية"، والتجارة مع تركيا توفر الدخل لآلاف العائلات، والمليشيات السورية التي تعمل برعاية وتمويل تركيا هي التي تسيطر والتي يمكنها ضمان الأمن على الحدود بينها وبين سوريا. هذه المليشيات تكسب جيداً من هذا الوضع، ومشكوك فيه إذا كانت ستتنازل عن مصدر دخلها بدون حرب.

"تنظيم العمل" بين المليشيات أمر ممتع بحد ذاته. إضافة إلى القوات التركية والكردية، ثمة جهات حربية أساسية تعمل في المنطقة. الأولى هي جيش سوريا الحر، "الجيش الوطني"، الذي هو نفسه أيضاً يتكون من عدة مليشيات وكل منها تسيطر على جزء من الأراضي حسب قوتها. والثانية هي جبهة تحرير الشام، التي كانت "جبهة النصرة"، وهي فرع للقاعدة. وتعتمد هذه القوات في الحقيقة على دعم تركيا، لكن لكل واحدة منها راع تركي. المخابرات التركية تفضل جبهة تحرير الشام، في حين يفضل الجيش التركي ووزارة الداخلية التركية العمل بواسطة "الجيش السوري الوطني."

على سبيل المثال، غزت قوات جبهة تحرير الشام منطقة عفرين في تشرين الثاني الماضي، وهي المدينة التي احتلتها تركيا في 2018. رئيس الجبهة، أبو محمد الجولاني، يبدو ويدعم من المخابرات التركية، أنه أراد إبعاد مليشيات "الجبهة الشامية" التي هي فرع لـ"الجيش الوطني" من المدينة بهدف أن يكون الرئيس الوحيد والمعترف به لقوات المعارضة. الجيش التركي تدخل وأمره بسحب قواته.

يبدو أن هاتين القوتين اللتين تنسقان فيما بينهما ومدعومتان من تركيا، كان يجب عليهما إظهار جبهة موحدة، إذا لم يكن فيما بينهما، فعلى الأقل أمام القوات الكردية. ولكن المحافظات الكردية هي التي تزود المنطقة بالنفط، ضمن أمور أخرى، وتبيعه للأعداء والمليشيات التركية، وتسمح لهم أيضاً بجباية رسوم عبور عن كل صهريج يمر من المنطقة الكردية إلى مناطق أخرى في شمال سوريا. تركيا نفسها تغض النظر عن هذا الترتيب، الذي يمكنها من تقليص نفقات تمويل مليشياتها. من هنا، فإن أي اتفاق بين تركيا وسوريا حول الانسحاب يعني ضرراً اقتصادياً كبيراً للمليشيات، وإمكانية كامنة لصراع عنيف بين المليشيات والذين سيحرمونها من مداخيلها، حتى لو كانت تركيا

* * *

يديعوت أحرونوت: لماذا سكت الليكود عن حملات تصفية الحزب التي قام بها نتنياهو لإرضاء شركائه؟

بقلم ناحوم برنياع

ميكي ليفي، رئيس الكنيست المنصرف، كان في العقد الأول من القرن قائد شرطة لواء القدس، التقى في الكنيست ما لا يقل عن ثلاثة أشخاص يعرف ملفاتهم جيداً من حياته المهنية في الشرطة، وهم: إيتمار بن غفير، وبتسلئيل سموتريتش، ودودي إمسلم. ذات مرة، رأيته يمر على اثنين منهم في أحد أروقة الكنيست. منذ أن حُقق معهم عندكم في الشرطة، حققوا أحلى حياة مهنية، قلت له. أحدهم أدين وخرج منها، والثاني تملص من العقاب، وللثالث أغلقوا ملفه. فابتسم وقال: "لعلي لم أجتهد كفاية". رئيس الكنيست منصب محترم. هو أحد المناصب السبعة التي تسمى "رموز الحكم" (المناصب الأخرى هي: رئيس الدولة، رئيس الوزراء، رئيس المعارضة، رئيسة المحكمة العليا، وزير الدفاع، ووزير الخارجية). هو وعقيلته يستحقان الدفن في قطعة عظماء الأمة بجبل هرتسل بعد وفاتهما. كما توجد له قوة سياسية لا بأس بها وقدرة وصول حرة لكل نقاش إلى جانب الكنيست، سري وغير سري. من جهة، يتوقع منه الناس أن يتحدث باسم الكنيست كلها، بكل أعضائها، ويبث سلطة هادئة على الجلسات العامة، ويضفي عليها لجاماً واحتراماً، وأن يمثلها في العالم. ومن جهة أخرى، يتوقع الناس منه أن يكون أداة ناجعة، ساحقة، في خدمة الائتلاف الحاكم.

كديش لوز، كان رئيس الكنيست في الستينيات من القرن الماضي. "كل النواب فاسدون"، كان يقول مواطن ما في نكتة سادت في تلك السنين. "ليس صحيحاً"، كان يجيبه مواطن آخر. "كديش لوز ليس فاسداً". "أعطني اسماً آخر"، كان يصر الأول. "ام..."، كان المواطن الثاني يحك رأسه. "كديش لوز سبق أن قلت."

كائناً من سيكون رئيس الكنيست التالي، لن تقال عنه نوادر من هذا النوع. شيء ما أساسي تغير في موقف الساحة السياسية من الجريمة بعامة ومن جريمة السياسيين بخاصة. ذات مرة، كان السياسيون يسلمون بالتحقيقات مع شد على الأسنان؛ أما اليوم فيكتبون القوانين من جديد. يفعلون هذا علناً، بتظاهر، مسنودين بتصويت ناخبيهم. انظر درعي. انظر رجال نتنياهو. سيعين يريف لفين اليوم رئيساً مؤقتاً. إمسالم هو أحد المرشحين لمنصب الرئيس الدائم.

خضع للتحقيق للاشتباه بجرائم تزوير في أثناء عمله في فرع الليكود بالقدس. كانت الشرطة واثقة من أنها ستحصل على إدانة. أما النيابة العامة فأغلقت الملف. إمسالم لم يحفظ لها الجميل، بل العكس: اقتنع بأن المنظومة ظلمته. إحساس الظلم هذا سعى لأن ينفسه في مكتب وزير العدل. كل الساحة القضائية كانت على بؤرة الاستهداف. بعد أن كلف يريف لفين بالمهمة، انتقل إلى الخطة الثانية: تنفيس إحساس الظلم في مكتب رئيس الكنيست. في العدل هدد بالهدم؛ في الكنيست يهدد بالدهس. الانتقال من المقعد الخلفي في الكنيست

إلى مقدمتها لن يكون بسيطاً.

الاحترام والسياسة هما الزيت والماء: لا حاجة لتنتظر منهما السير معاً. ولكن ماذا عن الجدية والسياسة؟ المسؤولية والسياسية؟ الحوكمة والسياسة؟ مصلحة الدولة والسياسة؟ منذ بدأ نتنياهو المفاوضات بإقامة حكومته السادسة، يخيل أن شيئاً من كل هذا لا يرتبط بهذه الخطوات. فهو يبيع سموه – سمونا – بصاع عدس.

قد نفهم لماذا لا يثور أي من نواب "شاس" و"الصهيونية الدينية" و"قوة يهودية" و"يهدوت هتوراة" على نتائج المفاوضات الائتلافية. فهم في الجانب المتلقي في بيع التصفية هذا. ولكن ماذا يحصل لنواب الليكود؟ لماذا لا نسمع منهم إلا ثرثرة عن ظلمهم في توزيع الغنائم. وحتى هذا في أحاديث خلفية مغفلة، في التسريبات، في الغمز؟

لا أتحدث عن ثورة ضد الزعيم لا سمح الله، ولا عن عصيان مدني؛ ولكني أسأل نفسي لماذا لا يقوم أحد منهم، لنقل يولي أدلشتاين، أو آفي ديختر، أو نير بركات، حتى إسرائيل كاتس، ليكتب منشوراً في الصيغة التالية: "نحن، منتخبي الليكود ومخلصيه، تربينا على عقيدة زئيف جابوتنسكي وعلى تراث مناحم بيغن. انتصار الليكود في الانتخابات أثبت بأن الشعب معنا. ولكن مع الأسف، في أثناء مفاوضات إقامة الحكومة الجديدة وقعت بضع نقاط خلل تحتاج لإصلاح؛ فقد أُعطي بتسلئيل سموتريتش صلاحيات في وزارة الدفاع تعرض سيطرة الجيش الإسرائيلي في "يهودا والسامرة" للخطر. وحدة القيادة في الجيش الإسرائيلي وضعت في الشك. كما أعطي إيتمار بن غفير صلاحيات قد تجعل الشرطة سياسية. وأعطي آفي ماعوز من قائمة "نوعم" القدرة على إملاء برامج تعليم في جهاز التعليم، ليقرر من اليهودي ومن لا. وآراؤه تتعارض تماماً وفكرنا الليبرالي. وزارة التعليم فككت إلى أجزاء وفقدت معناها الرسمي. وزارات أخرى أيضاً فككت وسيعاد تركيبها بخلاف الاحتياجات. تنازلاتنا للأحزاب الحريدية أثارت أهالي الجنود والتقليديين والعلمانيين ضدنا؛ وتنازلاتنا لـ"الصهيونية الدينية" قد تعرض إسرائيل للخطر في الساحة الدولية، في فترة حساسة للغاية، بسبب إيران وبسبب تصاعد الإرهاب في "المناطق". لا تزال هناك طريق للعودة – بالطبع، بقيادة رئيس الحزب بنيامين نتنياهو، زعيمنا، منذ الأزل وإلى الأبد. تحيا دولة إسرائيل". كثيرون في الليكود يفكرون هكذا اليوم. لكن الحقيقة أنه لا يوجد لديهم الشجاعة ليفتحوا أفواههم.

* * *

يديعوت أحرونوت: 150 فلسطينياً ارتقوا منذ بداية العام الجاري

بقلم يوسي يهوشوع

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

عام 2022، الذي سينتهي قريباً، سيُسجل كواحد من أكثر الأعوام دموية ضد الشعب الفلسطيني، فقد ارتقى 150 فلسطينياً برصاص "قوات الجيش الإسرائيلي" منذ بداية العام الجاري، بينما قُتل "31 إسرائيلياً" في عمليات نضالية ضد "قوات الجيش الإسرائيلي."

للمقارنة، كانت الذروة في القتلى في العقد الأخير هو عام 2015 – حيث ارتقى 121 فلسطينياً منذ بداية انتفاضة السكاكين، وفي عام 2016 التي استمرت خلالها موجة النضال الفلسطيني – ارتقى 91 فلسطينياً، في السنوات التالية تم تسجيل أرقام أقل، ففي عام 2017 – سُجل ارتقاء 38 فلسطينياً، في عام 2018 – 36، في عام 2019 – 27، في عام 2020 – 20، تم تسجيل قفزة في عام 2021، بعد أحداث حارس الأسوار حيث قفز العدد إلى 80 شهيداً.

منذ بداية العام نفذ الشاباك و"الجيش الإسرائيلي" أكثر من 450 نشاطاً استباقياً وإحباط للعمليات، من بينها: 36 هجوماً عبوات، وأكثر من 300 عملية إطلاق نار وعمليات خطف وهجمات دهس وطعن.

هناك حرب حقيقية تدور في كل الأراضي الفلسطينية -ليلاً ونهاراً- ازدادت حدتها في الأسابيع الأخيرة. والاحتكاك ومستوى جرأة النشطاء يتزايد، وعندما تسأل كبار مسؤولي الجيش والشاباك عما تغير، يجيبون أن المنطقة اليوم مليئة بالأسلحة النارية، وهكذا، تم استبدال إلقاء الحجارة على سيارات الجيب التي دخلت المدن الفلسطينية بقنابل المولوتوف والنيران الحية. في المقابل ضعف السلطة الفلسطينية وعدم دخول قواتها الأمنية إلى أماكن مثل جنين والقصبة في نابلس، أدى إلى خلق فراغ ونمو ظواهر مسلحة.

يدور حالياً قتال في الضفة الغربية، ويبدو أن هناك المزيد من العمليات للوحدات الخاصة. هنا أيضاً يجب أن نأخذ في الاعتبار كلمات المقيّم الوطني العميد "عميت ساعر" رئيس قسم الأبحاث في الاستخبارات، بأننا لسنا قريبين من حل الصراع، وأن السلطة الفلسطينية قد خلقت مسافة بين القيادة والجمهور غير المبالي بها، وفي الوقت الذي تفقد فيه السلطة الفلسطينية الدافع والشرعية لبقائها، فإنها تواجه تحدي النضال الفلسطيني ومنطقة مليئة بالأسلحة وهي ظاهرة تشترك "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية بالمصلحة للتخلص منها.

* * *

إسرائيل ديفنس: الجيش الأمريكي يسعى لتحويل الشرق الأوسط لساحة اختبارات الأسلحة المضادة للطائرات

بقلم دان اركين

تهدف القيادة المركزية في الجيش الأمريكي إلى ترقية التجارب بأنواع جديدة من الأدوات غير المأهولة جنباً إلى جنب مع الذكاء الاصطناعي وطرق التعامل مع مثل هذه التقنيات التي في أيدي العدو. قامت القوات البحرية والجيش والقوات الجوية للولايات المتحدة بتحديد الشرق الأوسط والمناطق المحيط به كموقع اختبار ضخم في هذه المجالات

وقال الجنرال "فرانك ماكنزي" ضابط في مشاة البحرية وقائد سابق للقيادة المركزية الأمريكية: "إسرائيل والعديد من الدول العربية منفتحة على أفكار تبادل المعلومات الاستخباراتية والدفاع الجوي لإنشاء صورة عملياتية للدفاع المضاد للطائرات بدون طيار في ساحة المعركة."

في إيجاز صحفي في نهاية الأسبوع، قال "شايلر مور" كبير مسؤولي التكنولوجيا في القيادة المركزية الأمريكية إنه ستكون هناك سلسلة من التجارب وسيتم اختبار قدرات الأنظمة التي ينتجها القطاعان العسكري والمدني. وبحسب "مور" فإن مناطق الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا وشمال إفريقيا هي الأكثر ملاءمة لاختبار أنظمة من المفترض أن تعمل في ظروف بيئية مختلفة، والحديث يدور أيضاً عن نقل مختبرات ومعامل الجيش الأمريكي إلى مناطق الاختبار من أجل تقريبها إلى وحدات الجيش التي تستخدم الطائرات بدون طيار.

تتمثل خطة القيادة المركزية الأمريكية في إجراء العديد من التدريبات العسكرية الكبيرة التي ستمنح القيادة والوحدات فرصة لتعلم والتدرب على تقنيات جديدة في مجالات الطائرات بدون طيار والذكاء الاصطناعي في بيئة واقعية.

* * *

هآرتس: الواشون في الحكم: تواصل جريمة حرمان الفلسطينيين من البناء

منصة محوسبة تابعة للإدارة المدنية، تتضمن استمارة على الإنترنت حول "الانتهاكات المشتبه بها لقانون التخطيط والبناء"، تسمح للمستوطنين بالإبلاغ عن أي عمل فلسطيني لا يروق لهم، مثل "حفارة" تحوّل مسارا إلى طريق، "حفر خندق لمد خط أنابيب"، "(حفر) بئر"، "وضع صهريج مياه." فبحسب "إسرائيل" هذه كلها أعمال إجرامية يجب وقفها إذا نفذها فلسطينيون في حوالي 61٪ من الضفة الغربية. وتشير تقارير

الواشين – ومعظمهم من المنسقين ومفتشي الأراضي في المستوطنات. إلى أن وجود الفلسطينيين في الضفة الغربية هو أمر غريب وغير ضروري في نظرهم. وهي على سبيل المثال: "فلسطينيون يبنون بناية"، "فلسطينيون الآن يقيمون خيمة"، "فلسطينيون يزرعون الأشجار"، "فلسطينيون ينصبون كرفان قرب كريات أربع" أو "يمهدون أرضا."

النموذج على الإنترنت هو تجسيد لمركز اتصال يعمل به عدة جنود وتستخدمه غرفة عمليات منطقة ج – وهي هيئة أنشأتها الإدارة في تشرين الثاني (نوفمبر) 2020 بهدف تطوير قمع البناء الفلسطيني في معظم الأراضي المحتلة.

موقع إحدى المستوطنات كان يطلق على مركز الاتصال اسمه الصحيح: الواشي، حوالي 1170 وشاية عن مخالفات مزعومة في ثمانية أشهر (من مارس إلى أكتوبر من هذا العام) وتقارير عن "المعالجة" التي تلقوها من جهات الإنفاذ موجودة في وثيقة داخلية للإدارة المدنية، حصلت عليها "هآرتس" مؤخرًا.

من السخيف جدا أن الإطار المعياري لتحويل البنية التحتية الفلسطينية الضرورية وعمليات البناء إلى جرائم يعاقب عليها القانون هو ما نصت عليه "اتفاقية أوسلو"، التي تهاجمها الأوساط اليمينية بشدة. حيث قسمت الاتفاقية في عام 1995 سلطات التخطيط والإدارة والبناء وفرض النظام في الضفة الغربية بين "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية.

كان التقسيم مصطنعًا ومؤقتًا، وحتى عام 1999 كان من المفترض نقل صلاحيات التخطيط والبناء في معظم المنطقة إلى السلطة الفلسطينية، لكن الحكومات الإسرائيلية نجحت بأعذار مختلفة في إدامة التقسيم، بحيث لا يُسمح للفلسطينيين إلا بالتخطيط والبناء في جيوب منعزلة، ويمكن لإسرائيل الإعلان عن المزيد والمزيد من ضم الأراضي على أنها "أراضي دولة" أي أرض لليهود. وكان من أهم إنجازات اللوبي الاستيطاني في السنوات العشرين الماضية تحويل منطقة التصنيف ج (صلاحيات البناء المؤقتة في يد إسرائيل) إلى سند عقاري مقدس وأبدي منزل في التوراة.

ليس غريبا أو مفاجئاً أن الحكومة الناشئة فيها ممثلو لوبي المستوطنين هم الشركاء الأقوى، وسوف يديرون حياة حتى الفلسطينيين من خلال السيطرة على الإدارة المدنية ومنسق العمليات في الأراضي الفلسطينية. ورغم كل هذا فإن الحقيقة هي أن حرمان الفلسطينيين من حقوق التخطيط والبناء على أراضيهم (خاصة أو عامة) هو ضد القانون الدولي والعدالة الطبيعية.

* * *

يديعوت: "إسرائيل" والإمارات تخططان لمهرجان موسيقي للشباب في صحراء أبو ظبي

علمت صحيفة يديعوت أحرونوت أن "إسرائيل" والإمارات العربية المتحدة تروجان لمبادرة في إطار اتفاقية التطبيع تطمح لإقامة ما يسمى مهرجان سلام ضخم للشباب في صحراء أبو ظبي. ومن المقرر أن يستضيف المهرجان حوالي 40 ألف شاب من دول "الاتفاقيات الإبراهيمية" مثل الأردن ومصر، وسيكون لقاءً مباشرًا بين شباب تلك الدول وآخرين من "إسرائيل". وكجزء من المهرجان الذي سيستمر حوالي ثلاثة أيام ستكون هناك عروض ومحاضرات، بالإضافة إلى فعاليات تخدم التطبيع.

وكانت الإمارات قد قررت تبني المبادرة التي وضعها في الأصل السفير "الإسرائيلي" في أبو ظبي أمير حايك. وفي لقاء مع وزيرة الثقافة والشباب بدولة الإمارات العربية المتحدة نورا الكعبي ووكيل الوزارة مبارك ناحي، اقترحت الوزيرة على حايك إقامة المهرجان في أوائل شتاء 2023 من أجل الاستعداد له بالشكل المناسب. وقالت وزيرة الثقافة إن الرئيس الإماراتي محمد بن زايد وجهها لحث الشباب الإماراتي الناشط على وسائل التواصل الاجتماعي لزيارة "إسرائيل" للتشجيع على ثقافة التطبيع ونشرها.

* * *

يديعوت: نقاش في الأمم المتحدة تمهيدا للرأي حول الاحتلال في الأراضي الفلسطينية: خطر العقوبات أم مجرد وثيقة أخرى؟

بقلم إيتامار آيخنر

تناقش الجمعية العامة للأمم المتحدة، اليوم (الإثنين) الاقتراح المقدم من السلطة الفلسطينية لمطالبة محكمة العدل الدولية في لاهاي بصياغة وجهة نظر أو رأي استشاري حول شرعية الاحتلال "الإسرائيلي" للأراضي الفلسطينية. وتم تمرير الاقتراح الشهر الماضي في المؤتمر الرابع للجمعية العامة بأغلبية 98 مقابل 17 (امتنعت 52 دولة عن التصويت)، ولن يدخل حيز التنفيذ إلا بعد التصويت في الجمعية العامة التي ستعقد في 22 أو 23 ديسمبر الجاري.

قبل التصويت، بدأت وزارة الخارجية "الإسرائيلية" بمحاولة إقناع الدول بالمعارضة أو الامتناع عن التصويت، لكنه من الواضح الآن أن الاقتراح سوف يمر في ضوء الأغلبية التي يتمتع بها الفلسطينيون في الأمم المتحدة، ولكن الافتراض هو أنه كلما زاد عدد المعارضين والممتنعين عن التصويت – وخاصة من الديمقراطيات الغربية – فإن هذا سيوصل رسالة إلى 15 قاضيًا في محكمة لاهاي. وليس من المتوقع أن

تتعاون "إسرائيل" في عمل المحكمة، وقد تدعي أنها لا تملك الصلاحية لمناقشة القضية، وبطريقة أو بأخرى من المتوقع أن يتم نشر وجهة النظر في غضون عام إلى عامين.

ووفقًا لصياغة القرار، ستطلب الجمعية العامة رأيًا من محكمة لاهاي بشأن سؤالين يتعلقان بالاحتلال "الإسرائيلي":

الأول: ما الآثار القانونية للانتهاكات المستمرة بحق الفلسطينيين في تقرير المصير باعتبارها نتيجة للاحتلال المستمر وسياسة الاستيطان وضم شرق القدس وإجراءات تغيير التركيبة السكانية وتطبيق نظام قانوني تمييزي؟

السؤال الثاني: كيف تؤثر هذه السياسة على الوضع القانوني للاحتلال أمام الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها؟

وفي رأيه حول الموضوع قال المحامي مايكل سيفارد، المستشار القانوني والخبير في القانون الدولي وحقوق الإنسان، في إيجاز للصحفيين أنه إذا صدر وجهة نظر لمحكمة العدل في لاهاي (محكمة العدل الدولية وهي أعلى مؤسسة قضائية في الأمم المتحدة) تقرر أن "إسرائيل" ترتكب جرائم فصل عنصري في الضفة الغربية سيكون لهذا عواقب وخيمة، وسيحقق المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في لاهاي (ICC) مع "إسرائيل". وبحسبه، إذا قررت المحكمة أنه يجب على "إسرائيل" إخلاء الضفة الغربية والسماح للفلسطينيين بحق تقرير المصير، فستكون هذه وثيقة أخرى، على الرغم من أن لها أهمية قانونية أكبر من الوثائق السابقة لكنها لا تكسر التوازن. **وبحسب المحامي سيفارد، هناك ثلاث صيغ محتملة لرأي المحكمة بشأن السؤال الأول (الانتهاكات المستمرة لحق تقرير المصير):**

1. الاحتلال قانوني طويل الأمد.
2. الاحتلال غير قانوني لأن "إسرائيل" تخلق ضمًا بحكم الأمر الواقع ويجب إنهاؤه.
3. "إسرائيل" تمارس سياسة الفصل العنصري الذي يعد جريمة ضد الإنسانية.

السؤال الثاني، الذي يتناول تداعيات ذلك على دول العالم والأمم المتحدة، له ثلاث إجابات محتملة:

1. عدم الاعتراف بنتائج فعل غير قانوني (في الواقع، لا تعترف معظم الدول بضم شرق القدس، والدول الأوروبية لا تعقد اجتماعات هناك مع المسؤولين الحكوميين).

2. حظر تقديم المساعدة للعمل غير القانوني.

3 يجب على دول العالم استخدام الإجراءات القانونية (العقوبات) لإنهاء العمل غير القانوني.

ومع ذلك فإن فرصة فرض العقوبات ضئيلة؛ لأن مثل هذه الخطوة تتطلب موافقة مجلس الأمن، حيث يمكن للولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا استخدام حق النقض. ويضيف المحامي سفراد: إذا كانت هناك دعوة للضغط على "إسرائيل" لإنهاء الاحتلال، فسيُسمح للدول بفرض عقوبات من تلقاء نفسها.

وفي الوقت نفسه لا تستطيع أي دولة وقف التجارة مع "إسرائيل"، ولكن إذا قررت المحكمة أنه يجب على الدول أن تضغط على "إسرائيل" لإنهاء الوضع غير القانوني، عندها سيكونون قادرين على الاختباء وراء القرار لفرض عقوبات.

جدير ذكره أن الحركة الدولية ضد الفصل العنصري في جنوب إفريقيا تلقت أكبر دعم بعد رأي استشاري لمحكمة لاهاي بشأن ناميبيا، والتي كانت حتى عام 1990 تحت انتداب من جنوب إفريقيا. وتتعامل محكمة العدل الدولية مع "النزاعات بين الدول" بموافقتها فقط، ولن تعطيها "إسرائيل" موافقتها أبدًا، لذلك لا يمكنها مناقشة الدعوى المرفوعة ضدها وإصدار أوامر ملزمة، لكن يُسمح لها بنشر رأي استشاري – نوع من الأمر التفسيري – بناءً على طلب إحدى المنظمات الخمس التابعة للأمم المتحدة (الجمعية العامة في هذه الحالة) و16 منظمة دولية رأيها ليس أمرًا بل مجرد بيان، ولكن يمكن أن يشجع دول العالم على العمل به.

يشار إلى أن محكمة العدل منذ إنشائها، ناقشت181 قضية، بينها 155 نزاعًا بين الدول و26 فتوى.

* * *

معاريف: تطلق على نفسها اسم "يغادرون الأرض معا": بعد نتائج الانتخابات: حركة جديدة تطالب "الإسرائيليين" بمغادرة الكيان

كشفت صحيفة معاريف العبرية مساء الإثنين عن حركة "إسرائيلية" جديدة تطالب "الإسرائيليين" بمغادرة الكيان. وحسب الصحيفة فإن الحركة التي ظهرت بعد نتائج الانتخابات الأخيرة، تحاول تجنيد عشرة آلاف "إسرائيلي" لمغادرة الكيان معهم. وحددت المجموعة المعروفة باسم "يغادرون الأرض – معًا" هدفًا أوليًا لنحو عشرة آلاف مهاجر "إسرائيلي". وأعلن أحد قادة الحركة الجديدة مردخاي كاهانا، وهو رجل أعمال "إسرائيلي أمريكي" أنه قرر مساعدة "الإسرائيليين" على مغادرة الكيان والانتقال إلى الولايات المتحدة.

وغرد كاهانا قائلاً: "بعد سنوات من تهريب اليهود من مناطق الحرب في اليمن وأفغانستان وسوريا وأوكرانيا إلى إسرائيل، قررت مساعدة الإسرائيليين على الانتقال إلى الولايات المتحدة، أرى كراهية أخوية كبيرة وأرى الإيرانيين مع الصواريخ الدقيقة الموجهة نحو إسرائيل". وتلقى كاهانا عشرات الطلبات من "الإسرائيليين" للمساعدة في الهجرة، وخاصة من أولئك الذين يديرون شركات تكنولوجيا صغيرة يرغبون في نقل مكاتبهم إلى الولايات المتحدة. وقال بشأن ذلك إنه رأى أشخاصًا في مجموعة WhatsApp يتحدثون عن هجرة الإسرائيليين إلى رومانيا أو اليونان، لكنه شخصياً يعتقد أنه سيكون من الأسهل عليهم الهجرة إلى الولايات المتحدة، وأضاف أنه لديه مزرعة ضخمة في نيوجيرسي وعرض على "الإسرائيليين" الانضمام من أجل تحويل مزرعته إلى كيبوتس. وكتب: "بوجود مثل هذه الحكومة في إسرائيل يجب على الحكومة الأمريكية السماح لكل إسرائيلي يمتلك شركة أو لديه مهنة مطلوبة في الولايات المتحدة مثل الأطباء والطيارين بالهجرة إلى الولايات المتحدة".

وقال "ديفيد" أحد نشطاء الحركة الجديدة إن إسرائيل يوجد فيها العديد من الضرائب غير الضرورية، في حين أن أكبر سرقة ضريبية في العالم هي ضريبة السكن. وأضاف أن أسعار محلات السوبر ماركت في "إسرائيل" للأغذية والمستلزمات الأساسية من أغلى الأسعار في العالم.

وعملت المجموعة الجديدة على فتح مجموعات أصغر للمساعدة في الهجرة إلى 26 دولة، بما في ذلك كندا ورومانيا وأوكرانيا وأستراليا وتايلاند وألمانيا واليونان والبرتغال وإسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية. ومن المقرر أن تلتقي مجموعة نشطاء "لنغادر البلاد – معًا" هذا الخميس افتراضياً لأول مرة من خلال تطبيق Zoom.

* * *

هآرتس: أعطوا الإدارة المدنية لسموتريتش

بقلم عكيفا الدار

ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

من بين جميع القوانين غير الديمقراطية والتعيينات الغريبة التي تتجمع في جعبة بنيامين نتنياهو تختفي بشرى سارة؛ يعطي وضع الادارة المدنية في يد رئيس «الصهيونية الدينية»، بتسلئيل سموتريتش، الأمل بإبعاد ركيزة أساسية لجهاز الاحتلال في الضفة. وهو المستوطن المخضرم الذي وقع على مشروع قانون في أيار 2021،

بعنوان «الغاء الادارة المدنية ونقل صلاحياتها الى حكومة إسرائيل بواسطة الوزارات الحكومية.« وفي النقاش حول اقتراح هذا القانون قال سموتريتش بأنه في «يهودا والسامرة» يعيش مئات الآلاف من مواطني دولة إسرائيل «تحت حكم عسكري كما في جمهورية موز». وقال: «يوجد في هذا، قبل أي شيء، عجز ديمقراطي اشكالي جدا». من ناحية فارس حقوق الإنسان فإنه من المناسب أن يعيش ملايين الفلسطينيين منذ 55 سنة، ويواصلون العيش الى الأبد، تحت الحكم العسكري. ولكن لماذا يجب على المواطنين اليهود، الذين يريدون الحصول على الحد الادنى من الخدمات، التوسل والحج الى العسكريين؟.«

كان لسموتريتش مبرر ممتاز لالغاء الادارة المدنية: «المشكلة هي أن الخدمة المدنية التي يحصلون عليها هي خدمة معطوبة». القصد هو جودة الخدمة التي تقدمها الادارة المدنية للمستوطنين، وبشكل خاص المحاولة الوقحة لموظفيها تطبيق قوانين التخطيط والبناء على المستوطنين في البؤر الاستيطانية. العفو «الاستيطان الشاب». لم يتطرق سموتريتش تقريبا الى الخدمة المعيبة التي تقدمها الادارة للفلسطينيين كما يدل على ذلك تقرير «نحطم الصمت»، الذي يظهر بأنه بدلاً من «الاهتمام برفاه جميع سكان المنطقة» فان هذا الجهاز الشيطاني يستخدم كأداة رئيسية لتعزيز والحفاظ على سيطرة إسرائيل في «المناطق». من اجل الحفاظ على هذه الأداة يقترح المرشح لتولي ادارة هذه المؤسسة «المعطوبة» أن يبقي في الادارة المدنية وحدة تنسيق وارتباط صغيرة، ستعالج الشؤون المدنية أو شؤون «المناطق» أو « التابعة للعرب في مناطق ج»، العفو، العرب وليس الفلسطينيين.

في ختام اقواله توجه سموتريتش لنائب وزير الدفاع، الون شوستر، وسأل: «أين وجدتم هذا في أي دولة ديمقراطية سليمة؟». هذا سؤال في الصميم. اعترف شوستر بأن «هذه الآلية الشيطانية، وهي الدمج بين المدنيين والجنود، هي بالتأكيد احد الامور الاستثنائية مثل كل الكيان الاستثنائي ليهودا والسامرة، الذي يسميه البعض الضفة الغربية». مع ذلك رفض اقتراح اغلاق باب الادارة المدنية، وحذر من أي تغيير في الوضع الراهن، «الذي هو بالتأكيد غريب وبالتأكيد فريد». تفسير نموذجي لمواقف حكومات إسرائيل على مر اجيالها، ومن ينفذون تعليماتها مثل يوئيل زنغر، الذي كان المستشار القانوني في وزارة الخارجية.

في مقال نشر في «هآرتس» في 11/27 حذر زنغر من أي مس بالنسيج الهش الذي قام بحياكته في 1981 حسب المقاييس التي طلبها في حينه وزير الدفاع اريئيل شارون. وذكر زنغر بأنه حسب القانون الدولي فان صلاحيات الحكم في «المناطق» المحتلة تنتقل بشكل مؤقت الى سلطات الاحتلال العسكرية، وليس الى السلطات المدنية للدولة الأم. م ؤ ق ت.

هل تعرفون أي أحد يعتقد بأن 55 سنة من الاحتلال بدون تاريخ انتهاء صلاحية ونصف مليون مستوطن، هي

امور مؤقتة؟ حذر زنغر من أن اخضاع الادارة المدنية لسموتريتش، بالذات في الوقت الذي تنتظر فيه الامم المتحدة رأي مستعجل من المحكمة في لاهاي حول المعنى القانون للاحتلال المتواصل، هو بمثابة «هدف ذاتي إسرائيلي». بالعكس، كلما سُجلت اهداف زيادة في مرمى إسرائيل المحتلة فهذا مرحب به. أعطوا سموتريتش الإدارة المدنية

* * *

معهد دراسات الأمن القومي: اتّساع الفجوة بين الجيش والمجتمع في إسرائيل

بقلم كوبي ميخائيل

خلال الحادثة الأخيرة، اعتدى جندي بالضرب على ناشط يساري. وفي حادثة أُخرى، تحدّث الجندي بشكل غير لائق وقال: إن «بن غفير سينظّم الأمور». صحيح أن الحادثة الأولى أصعب من الثانية، لكنّ كليهما نتاج صعوبة إدارة واحتواء الاحتكاكات في مناطق نزاع كالخليل، وبالقرب من حواجز الجيش. على الجنود أن يتمالكوا أعصابهم ويتصرّفوا بـ»أخلاقية» و»مؤسساتية»، كما أشار رئيس هيئة الأركان، أفيف كوخافي، في مواجهة ما يعتبرونه استفزازاً وتحدياً. لكن هؤلاء يتوجّب عليهم العمل في مهمات يومية من دون إشراف ضباط راشدين وأصحاب خبرة، وعليهم أن يتعاملوا يومياً مع عمليات ضبابية لا تتمتع بهالة أو مكانة اجتماعية، على عكس رفاقهم المقاتلين في الوحدات الخاصة، وفي أجهزة الاستخبارات والتكنولوجيا، أو الطيّارين.

يحتك هؤلاء الجنود يومياً وبصورة متصاعدة بالمجتمع الفلسطيني، يضاف إلى ذلك الاحتكاك بالمتظاهرين من المعسكر اليساري في السياسة الداخلية. جزء منهم عدواني واستعراضي - ويجب التشديد: ليسوا جميعاً كذلك - هم يريدون تغيير الوعي تجاه الجنود من خلال التحريض وتسليط الضوء الإعلامي والاجتماعي على نشاط الجيش في المناطق الفلسطينية. ويشعر الجنود في كثير من الأحيان أن سياسة «ضبط النفس» التي فُرضت عليهم، غير ممكنة. بالإضافة إلى العقاب المبالغ فيه باعتقادهم، والذي يعكس عدم وجود الدعم من الضباط المسؤولين عنهم. ويشاركهم في هذا الشعور جمهور واسع (كما يبدو من البحث الصادر عن معهد أبحاث الديمقراطية). هذه الفجوات، الموجودة في الجيوش عادة، حيث يطالب الجنود في الميدان بـ»حرية عمل» أكثر نسبة إلى «ضبط النفس» المفروض عليهم من المستوى القيادي، باتت أوضح بعد التغطية الإعلامية لما جرى في الخليل، وعقاب الجندي بعدها - وهو ما يدفع إلى مناقشة العلاقة بين المستوى الميداني والمستوى القيادي المسؤول، خصوصاً العلاقة بين المستويين السياسي والعسكري بصورة عامة.

في أعقاب ارتفاع وتيرة الاحتكاك بين الجنود والفلسطينيين من سكان الضفة الغربية خلال الأشهر الأخيرة

ازدادت أيضاً نسبة الحوادث كما جرى في الخليل، لكن معظمها حُجب عن الجمهور. ويمكن الافتراض أيضاً أن جزءاً كبيراً منها لم يصل إلى المستوى القيادي. إلّا أنه وفي نظر الجنود، وكذلك عائلاتهم والفئات الاجتماعية التي ينحدرون منها، فالرسالة وصلت. يبدو أن البوصلة «الأخلاقية» و«السلوكية» للجنود في الميدان مختلفة عن تلك الموجودة لدى القيادة المسؤولة. الفجوة تتوسّع، وكلّما تحوّل حدث كهذا إلى حدث إعلامي، يدفع بالقيادة إلى الرد علناً وفي الإعلام، وتتخذ خطوات عقابية ضد سلوك الجنود. وبالنتيجة، يرتفع منسوب الإحباط لدى الجنود وتتعزّز مشاعرهم بالتخلي عنهم وعدم الدعم.

يجب فهم هذه الفجوة في السياق الديموغرافي للجيش أيضاً. ويشير المتخصص بالعلوم الاجتماعية، ياغيل ليفي، في أبحاث كثيرة على مدار السنوات إلى تشكّل «جيش المناطق المهمّشة» أو «جيش الياقات الزرقاء» - من الوحدات النظامية وجزء من كتائب سلاح البر، خصوصاً من وحدة «كفير»، لكن ليس منها فقط. عملياً، الأغلبية المطلقة من الجنود التي تخدم في وحدات الاحتكاك هذه في الضفة الغربية تأتي من المناطق المهمشة اجتماعياً وجغرافياً في دولة إسرائيل. خدمتهم العسكرية خطرة أكثر، والعائد منها أقل بكثير في مقابل من يخدم في الاستخبارات، وأنظمة التكنولوجيا أو وحدات النخبة في الجيش. هذا بالإضافة إلى أن الخدمة العسكرية لا تجهّزهم للاندماج في سوق العمل المدني بعد خدمة طويلة، وأحياناً يبقون في مناطق التطوير مع احتمالات تطوّر منخفضة جداً. يدور الحديث عن قنبلة موقوتة اجتماعياً. والفجوة بين المستوى المقاتل في الميدان وبين المستوى القيادي، التي تتغلغل أيضاً في القيادة بدرجة أقل، تتوسّع نحو الحيّز العام الجماهيري. وهذا ما يؤكده الدعم الواسع للجنود من الجمهور، كالهجوم على قائد كتيبة «تسابار» الذي حكم بمعاقبة الجندي في حادثة الخليل.

لا يمكن إغلاق هذه الفجوة من خلال رسائل «تعليمية» كما جرى في ورقة التوجيهات التي أصدرها رئيس هيئة الأركان، وطبعاً ليس من خلال العقاب، الذي يعتبره الجنود والمجتمع وبعض السياسيين، وبحق، أمراً مبالغاً فيه. لإغلاق هذه الفجوة وتقليصها يجب العمل بطريقة مختلفة كلياً. ليس المستوى العسكري من يقرّر السياسة العامة والوجود العسكري في الضفة، ولذلك على الجيش أن يدرس كيفية التعامل مع الواقع، الذي تقرّره القيادة السياسية المنتخبة. ويجب أخذ مشاعر الجنود وحاجتهم إلى الدعم الاجتماعي والسياسي بعين الاعتبار، ويجب، بصورة خاصة إعادة، دراسة مميزات القيادة العسكرية الميدانية في مستويات متعددة وتقوية القيادة التكتيكية، التي عليها أن تتعامل مع واقع شديد التعقيد في مناطق الاحتكاك.

أولاً، يجب العمل على تقوية قوات «حرس الحدود» التي تتمتع بالخبرة في مختلف الساحات، والتشديد على وجود ضباط لديهم الخبرة يرافقون الجنود في مهماتهم، وإعادة تقييم حركة الجهات المدنية على الحواجز

وأبراج الجيش، وتمكين الجنود وتعزيز ميزات الخدمة وتطوير آليات تعويض مهمة توضح الأهمية التي يوليها الجيش ودولة إسرائيل لهذا النوع من الخدمة. هذا بالإضافة إلى أهمية التنوع الديموغرافي للجنود وضمان وجود توازن أكثر في الوحدات يعكس التنوّع في الوحدات الموجودة بالميدان. وعلى المستوى القيادي الأعلى أن يكون موجوداً أكثر في الميدان ومناطق الاحتكاك لمعرفة كيفية التعامل مع الحدث، ولكي يشعر عن قرب بمعاناة الجنود، ويعرف أزماتهم وطرق علاجها. وعلى هذا الوجود أن يكون داعماً للجنود، بحيث تكون المطالبة بسلوك «أكثر أخلاقية ومؤسساتية» منسجمة مع ظروفهم ومشكلاتهم اليومية، وليس كرد على أحداث برزت في الإعلام فقط.

إن طبيعة العمل المكثّف للجيش في منطقة الضفة، خصوصاً في المناطق الملأى بوسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، لا تكشف فقط الاحتكاك العنيف والمتصاعد بين الجيش والمجتمع الفلسطيني المدني، بل أيضاً الصعوبة النظرية والبنيوية للجيش المقاتل و»الفتاك» بحسب وجهة نظر كوخافي، وبين واقع العمل الشرطي. هذا بالإضافة إلى أن هذا الواقع يكشف ضعف بنية الجيش، ومسار استنفاد نموذج التجنيد، وحقيقة أن الجيش لم يعُد «بوتقة الصهر» للمجتمع الإسرائيلي كما كان، إنما نظام يؤبّد الطبقية الاجتماعية التي تحولت إلى طبقية سياسية تعزز الاستقطاب. هذا كله يضاف إلى احتمالات التوتّر بين المستويين السياسي والعسكري في الظروف الحالية. وهناك شك في أن يعكس سلّم «القيم» الذي عرضه كوخافي في سياق أحداث الخليل، خصوصاً سياسة «ضبط النفس» بالنسبة إلى استخدام القوة، سلّم «القيم» نفسه الموجود لدى المستوى السياسي. إن تحليل ما جرى من جانب المستوى السياسي سيكون مختلفاً بشكل جوهري عن تحليل المستوى العسكري. وبالنتيجة، سيُطالب المستوى السياسي بزيادة الدعم للجنود أو تغيير الأوامر المتبعة، بشكل لا يتوافق مع سلّم القيم المهني للقيادة العسكرية العليا (كطلب تغيير قواعد إطلاق النار مثلاً). والحديث هنا يدور عن وصفة للاحتكاك الذي لا يتوقف، والذي سيصل سريعاً إلى الإعلام ويؤثر في مستوى ثقة الجمهور بالجيش.

وفي هذا السياق، من المهم التشديد على التراجع الواضح لثقة الجمهور بالجيش. صحيح أن الجيش لا يزال يحافظ على مكانته العالية في المجتمع بالمقارنة مع مؤسسات أُخرى، تحديداً بالنسبة إلى ثقة الجمهور بالكنيست والأحزاب، لكن لا شك في أنها تتراجع. لدى الجمهور ثقة عالية بقدرات الجيش وجاهزيته، أمّا في كل ما يتعلق بإدارته كجيش ومنظومة وبتعامله مع الجنود، فإن ثقة الجمهور باتت منخفضة جداً. لا يدور الحديث عن نهاية أزمة، فنحن في خضم الأزمة. ومن المهم أن تفهم الحكومة المقبلة ورئيس هيئة الأركان المقبل أحداث الخليل الأخيرة كتحذير، يستدعي البحث من جديد، وسيكون من الجيد البدء به في أقرب وقت ممكن

* * *

مزاعم إسرائيلية عن سيطرة "القاعدة" على أجزاء من شحنة يورانيوم إيرانية

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21

زعم غدعون كوتس مراسل الشؤون الدولية لصحيفة معاريف، نقلا عن ما قال إنها مصادر في الشرق الأوسط، أن "جزءً صغيرًا من شحنة يورانيوم مخصب كانت في طريقها من طهران إلى الحوثيين في اليمن انتهى بها المطاف في أيدي عناصر تنظيم القاعدة في منطقة البيضاء"، دون توضيح موعد إرسال هذه الشحنة، وكميتها.

الجنرال آيال بن رؤوفين نائب قائد المنطقة الشمالية السابق في جيش الاحتلال، ذكر أن "علينا أن نتحقق مما يمكن للقاعدة أن تفعله بهذا اليورانيوم، وما هي أهداف الإيرانيين الذين ينقلون مثل هذا اليورانيوم للحوثيين في اليمن، لكن الواضح أنه رغم كل ما يحدث من احتجاجات داخل إيران، فإنها مستمرة في جميع ساحات معاركها، وتستمر في العمل في اليمن وسوريا." وأضاف في حوار مع صحيفة معاريف أنه "في الوقت نفسه، تواصل إيران بذل كل ما هو ممكن لتحقيق انتشارها خارج منطقة الشرق الأوسط، وهي ظاهرة تستحق التوقف، وأعتقد أننا الوحيدون الذين يهتمون بهذه القضية على محمل الجد في المنطقة والعالم."

ولعلها المرة الأولى التي تتحدث فيها الأوساط العسكرية والأمنية الإسرائيلية عن حدث بهذه الخطورة منسوب إلى إيران، مع العلم أن الخبر الإسرائيلي لم يسمّ المصادر التي استند إليها في هذه المزاعم الخطيرة من جهة، ومن جهة أخرى لم يحدد تاريخ وكمية اليورانيوم التي ادعى أنها سقطت بأيدي تنظيم القاعدة.

ويصعب التسليم بهذه المزاعم الإسرائيلية ضد إيران دون الأخذ بعين الاعتبار أنها تأتي في سياق تخويف العالم منها، لأن الحديث يدور عن تنظيم القاعدة الذي قد يستخدم مثل هذا السلاح التدميري في عمليات يتخوف منها الغرب برمته، وفي هذه الحالة يرى الاحتلال الإسرائيلي أن ذلك سيزيد من ضغوط الغرب على إيران من جهة، والإبقاء على جذوة الصراع والتوتر مستمرا في اليمن، بما في ذلك إرسال رسائل تهديدية لدول الخليج المحيطة باليمن من مغبة استخدام القاعدة لهذا السلاح ضدها.

* * *

تحريض إسرائيلي ضد فلسطيني48 بعد تضامنهم مع "شبان هبة الكرامة"

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21

حذرت أوساط إسرائيلية من حالة التضامن لدى الفلسطينيين في الداخل المحتل مع شبان هبة الكرامة التي اندلعت في أيار/ مايو 2021، والذين حكمت عليهم المحكمة الإسرائيلية أحكاما تعسفية بالسجن سنوات طويلة.

أشار عوز غوترمان المحاضر في الكلية الأكاديمية للجليل الغربي، إلى أنه "من بين العواصف السياسية المحيطة بتشكيل الحكومة الناشئة، والأحداث المعادية لإسرائيل في مونديال قطر، حدث شيء آخر لم يلق حجم التغطية الإعلامية التي يستحقها، وهي مرافقة أفراد العائلة والأصدقاء والمشجعين المتحمسين والشخصيات العامة من فلسطينيي48 للشاب أدهم بشير الذي أدين وحكم عليه بالسجن عشر سنوات بتهمة المشاركة في أحداث هبة الكرامة." وأضاف في مقال نشرته صحيفة يديعوت أحرونوت أن "هذه المرافقة اللافتة تضمنت الرموز الفلسطينية المألوفة من أغاني المديح والثناء والأعلام، وتوزيع الحلويات، كما اكتسب أدهم بشير شعبية على مواقع التواصل باللغة العربية، وقد صدرت آلاف التعليقات المتعاطفة لدعم أفعاله، بعد أن غادر قاعة المحكمة مبتسمًا، ورفع علامة النصر، قائلا لجمهور المعجبين الذي ينتظره: "حضوركم وتضامنكم يمنحاني وسائر الأسرى القوة ."

وأشار إلى أن "الشاب أدهم قومي فلسطيني، ولم يتم تسجيل أي احتجاج غير عادي على ما قام به ضد المستوطنين في المدن الفلسطينية المحتلة داخل الكيان، حتى إن أصوات رؤساء السلطات وأعضاء الكنيست العرب بقيت صامتة هذه المرة، وهذه الظاهرة يمكن اعتبارها شكلا من أشكال الدعم الضمني أو الظاهر لسلوك قومي معاد." وتابع بأن "هذا مزيج ينذر بالخطر أمام الدولة، لأن التعاطف مع أدهم بشير ورفاقه يشكل وعاء غليان، وكلما أغلقنا أعيننا، وانتقلنا إلى الحالة التالية، زادت الشرعية في المجتمع الفلسطيني في الداخل المحتل لمثل هذه الحوادث."

ويزيد النفس التحريضي لدى الاحتلال على فلسطينيي48 من مستوى الخطر عليهم، بزعم أنهم قد ينضمون للحرب القادمة ضد الاحتلال، كما حدث في بداية انتفاضة الأقصى في ما عرف بـ"هبة أكتوبر 2000"، وتكرر في "هبة الكرامة في أيار/ مايو 2021"، التي شهدت تعطيلا لطرق المرور الحيوية، وإلحاق الضرر بالبنية التحتية، ما شكل للاحتلال نذير شؤم وقلقا أمنيا، بجانب رفع الأعلام الفلسطينية وإلقاء زجاجات المولوتوف، و"كأنهم غير مستعدين لقبول حل أقل من غياب دولة الاحتلال كليا."

تكشف هذه المواقف الإسرائيلية العنصرية أن العداء لفلسطينيي48 ليس مقتصراً على القدماء منهم فقط، ممن عاشوا النكبة، أو سمعوا عنها من آبائهم، بل إن التحريض يشمل اليوم الجيل الأكثر شبابا وثقافة، وقد رُبي على تصور أن مقاومة دولة الاحتلال جزء من هويته، على أمل إعادة البلاد إلى عروبتها وفلسطينيتها.

وتظهر المعطيات القانونية والحقوقية أن هناك موقفا تمييزيا إسرائيليا في عمل السلطة القضائية للاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث إن جريمة يرتكبها يهودي بحق يهودي تسفر عن تحقيق كبير من شرطة الاحتلال، في حين أنه في ما يتعلق بالعنف الموجه ضد الفلسطينيين فإن نظام إنفاذ القانون يتصرف على أقل تقدير بإهمال ولا يلاحق الجناة من المستوطنين.

* * *

تصاعد قلق قادة الاحتلال من "الشرخ الإسرائيلي الداخلي العميق"

ترجمة: أحمد صقر. موقع عربي21

حذرت شخصيات إسرائيلية بارزة، من الأخطار الكبيرة التي من الممكن أن تتسبب في الشرخ الإسرائيلي، الذي تسببت به انتخابات الكنيست الأخيرة . وفي مقال مشترك في صحيفة" معاريف أكد كل من أربل افرايم، وهو مقرب من الراحل زبولون هامر (تولى في السابق منصب نائب رئيس الوزراء) وإسحق رافائيل (وزير أديان سابق)، والكاتب شاؤول ميزليش، وآريه شومير، الرئيس التنفيذي السابق لمنزل رئيس الاحتلال الإسرائيلي، أن "الانتخابات الأخيرة خلقت شرخا عميقا في أحد القطاعات المهمة في إسرائيل، الذي ننتمي نحن له؛ الجمهور الديني القومي ." ونبهوا إلى أن ما تسبب بهذا "الشرخ، هو تسلل العناصر المتطرفة من مثل؛ النائب إيتمار بن غفير رئيس حزب "قوة يهودية" ورفاقه، لقد مس الشرخ بالنسيج الرقيق الذي نشأ عليه عشرات الآلاف على مدى الأجيال من مثل؛ الحاخامين موليبر، كليشر، كافح، عوزيئيل .". وذكروا أن "هذه السلسلة وضعت فكرة واحدة؛ هي أن نحافظ على التوراة وأحكامها لكن دون الانقطاع عن العالم الحديث وتحديات المجتمع، بخاصة التجنيد للجيش الإسرائيلي، مثلما هو أيضا الارتباط بالاستيطان العام على كل أشكاله، وحفظ قيم الدولة اليهودية ." وقالوا: "ها هي تسمع اليوم نغمات جديدة تتحدث عن عصيان مدني من دوائر معينة، مدارس دينية تباهت بانتماء أيديولوجي للجمهور العام، تدير الظهر الآن للرسمية، ومن ناحيتها، يجب إدارة الظهر للناس الذين يسيرون ضد المعيار الإيماني للتوراة ." وأضاف أصحاب المقال: "غير أنه يجب العمل بالعكس، وفقا لفكرة "طرقها طرق لطيفة" في كل وضع وفي كل حال، مثلما اتخذت اليهودية الدينية – القومية، أما السير الاستفزازي ضد المحكمة العليا الذي نراه اليوم، فلم يكن أبدا من خصال الصهيونية الدينية، وهذا الجهاز هو قيمة عليا أيضا للجمهور الديني – القومي، الذي أيد، مثلا، قرار المحكمة ضد الإعفاء الجارف الذي منح لجهات معينة من التجنيد للجيش الإسرائيلي ." وتابع: "نحن نشتاق للصهيونية الدينية التي تثبت الطابع بالدعوة والقدوة الشخصية وتبني المبادئ، الصهيونية الدينية تؤمن بأن الوضع الراهن هو الضمانة للدمج بين الدين والدولة، وتؤيد السير المشترك مع الجمهور العلماني ."

ونبهوا إلى أن "التوقع الآن من قادة البيت اليهودي، هو العودة إلى "المفدال" (حزب سياسي إسرائيلي، قومي ديني يهودي يميني متطرف) الكلاسيكي، التاريخي، فذات مرة قالوا عنه بهزء؛ بأن ممثليه هم مشرفو حلال في قطار "مباي"، هم منذ زمن بعيد يجلسون في القاطرة، يحرفون القطار إلى المسار غير الصحيح، يجب العودة لمحطة الانطلاق."

* * *

مسح إسرائيلي يكشف ارتفاعا في عدد النواب المستوطنين بالكنيست

موقع وكالة سما الإخبارية الفلسطينية

أظهر مسح نظمته جمعية "كيرم نفوت" لتتبع النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية المحتلة، ارتفاعاً في عدد النواب المستوطنين في الكنيست الإسرائيلي خلال الانتخابات العامة التي جرت في الأول من نوفمبر/تشرين الثاني الماضي.

وبحسب المسح الذي نشرته الجمعية عبر "فيسبوك" فإن عدد المستوطنين الذين انتخبوا في قوائم الأحزاب المختلفة، بينها "الليكود"، ارتفع إلى 14 عضواً، أي ما يوازي 12% من مجمل أعضاء الكنيست البالغ بحسب القانون 120 عضواً .

وأشار المسح إلى أن نسبة المستوطنين في الكنيست تصل إلى ضعفي نسبة المستوطنين من مجمل السكان في دولة الاحتلال والتي لا تتجاوز 5% وفقاً لمعطيات دائرة الإحصائيات الرسمية الإسرائيلية من العام 2021 .

إلى ذلك، من المحتمل أن يزيد عدد تمثيل المستوطنين في الكنيست، أكثر، في حال اعتماد القانون النرويجي الذي يتيح للوزراء الاستقالة من عضوية الكنيست والبقاء في الحكومة، مما يعني إدخال أعضاء جدد على لوائح أحزابهم للكنيست لغاية الثلث تقريباً من تمثيل كل كتلة في الكنيست.

وبين المسح الذي أجرته المنظمة المذكورة، أنه باستثناء عضو الكنيست المستوطن، مويه طور - باز، من حزب "يش عتيد" فإن باقي المستوطنين الأعضاء في الكنيست هم أحزاب الائتلاف الحكومي القادم، الذي يعكف نتنياهو على تشكيله في هذه الأيام. وينتمي هؤلاء لأحزاب: "الليكود"، "عوتصماه يهوديت" (القوة اليهودية)، "الصهيونية الدينية"، "نوعام"، وحركة "شاس ."

ولفت المسح إلى أن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، أسست وأقيمت وسط استخدام القوة والعنف تجاه الفلسطينيين، بشكل عام، وبشكل خاص بحق الأهالي في البلدات المجاورة لهذه المستوطنات (التي أقيمت أصلاً على أراضيها).

ويقيم عدد من المرشحين للمشاركة في ائتلاف نتنياهو القادم، في هذه المستوطنات ومنهم: ليمور سون هار ميلخ التي تعيش في مستوطنة شافي شمرون، شمالي الضفة الغربية، وإيتمار بن غفير، المرشح لوزارة "الأمن القومي"، يعيش في مستوطنة كريات أربع جنوب الخليل، وبتسليئيل سموتريتش، يعيش في مستوطنة كدوميم بمحافظة قلقيلية في بيت أقامه بالمستوطنة حتى خلافا لقوانين الاحتلال، وعضو الكنيست أفيحاي بن إلياهو، يعيش في مستوطنة ريمونيم .

أما عضو الكنيست آفي معوز، المرشح لتولي منصب نائب وزير في مكتب رئيس الحكومة، فهو يقطن في الحي الاستيطاني العدواني في قلب سلوان في القدس المحتلة، فيما يعيش عضو الكنيست سمحا روطمان، من "الصهيونية الدينية"، في إيفي هناحل، وهي بؤرة استيطانية غير قانونية (حتى وفق المعايير لدولة الاحتلال)، وتعيش عضو الكنيست الأكثر تطرفا في "الصهيونية الدينية"، أوريت ستروك في التجمع الاستيطاني اليهودي في قلب مدينة الخليل، فيما يعيش عضو الكنيست الجديد أوهاد طال في مستوطنة إفرات في الضفة الغربية المحتلة.

يشار إلى أن القانون الدولي وجملة من القرارات الأممية اعتبرت بشكل واضح المستوطنات بأنها خرق للقانون الدولي.

* * *

تقارير

i24news: ايران ستقيد مدى الصواريخ التي ستسلمها لروسيا والتي ستستخدمها بحربها في أوكرانيا

جاء هذا نقلا عن مسؤولين اسرائيليين مطلعين على معلومات تمتلكها اسرائيل بالخصوص

بسبب المخاوف من رد دولي، تنوي إيران تقييد مدى الصواريخ التي تنوي توفيرها لروسيا حتى تستخدمها في حربها في أوكرانيا، جاء هذا بحسب ما نقله موقع "والا" نقلا عن أربعة مسؤولين إسرائيليين كبار مطلعين على معلومات تمتلكها إسرائيل بالقضية .

وذكر التقرير أن، مسؤولين إسرائيليين يقدرون أن قضية تزويد الطائرات المسيرة والصواريخ الايرانية لروسيا طرحت خلال مباحثات بين نائب وزير الدفاع الروسي ألكسندر فومين خلال زيارته الى طهران في 3 تشرين أول/ديسمبر مع وفد عسكري كبير. واجتمع هناك مع رئيس هيئة أركان الجيش الايراني الجنرال محمد باقري وشارك في مباحثات اللجنة العسكرية المشتركة لكلا البلدين . وتخشى إسرائيل إنه بالمقابل للمساعدات العسكرية الايرانية روسيا ستزود إيران محركات للصواريخ طويلة المدى. مسؤولون إسرائيليون قالوا إنهم

قلقون أنه في مقابل المساعدة العسكرية الايرانية روسيا ستتيح لايران حرية عمل أكبر في سوريا حتى تتمكن من مهاجمة إسرائيل والقوات الأمريكية في المنطقة . وأشار المسؤولون الإسرائيليون الأربعة إلى أن الضغوطات الدولية على إيران لن تردعها بشكل كامل من خططها بتزويد روسيا بصواريخ وهي تنوي التقدم مع نقل الصواريخ قريبا. لكن، في محاولة للتعامل مع رد الفعل الدولي وحتى لا يتم اختراق قرار مجلس الأمن الدولي، إيران تخطط أن تسلم روسيا صواريخ يقل مداها عن 300 كيلومتر، هذا بحسب المسؤولين الإسرائيليين .

وبحسب المسؤولين الإسرائيليين فإن نية الايرانيين هي تسليم روسيا صواريخ من طراز فاتح-110 .الايرانيون ينوون تنفيذ تغييرات تقنية بهذه الصواريخ حتى يصبح مداها أقل من 300 كيلومتر ولا يشكل انتهاكا لقرار مجلس الأمن. وقال المسؤولون الإرائيليين إنه في الأصل كان الايرانيون ينوون تسليم روسيا صواريخ من طراز ذو الفقار والتي يصل مداها الى 700 كيلومتر .

وذكر التقرير أنه خلال الأسابيع الأخيرة وفرت إسرائيل لعشرات من الدول في الغرب ملف استخباراتي حول نقل الأسلحة من إيران الى روسيا. وقال المسؤولون الإسرائيليون إنه يأملون أن يساهم التعامل الدولي مع القضية بمضاعفة الضغط على إيران .

* * *

تصعيد بالضفة سيعيق مخططات نتنياهو حيال السعودية و إيران

ترجمة: بلال ضاهر. موقع عرب 48

يتطلع رئيس حزب الليكود والمكلف بتشكيل الحكومة الإسرائيلية المقبلة، بنيامين نتنياهو، إلى التوصل لاتفاق تطبيع علاقات مع السعودية، معتبرا أن اتفاقا كهذا سيشكل إنجازا كبيرا له، سيعتم على أزمة داخلية بإجراء تغييرات قانونية وعلى تصعيد أمني واسع بين إسرائيل والفلسطينيين. إلا أن هذه القضايا مرتبطة ببعضها، ولذلك فإن اتفاقا إسرائيليا – سعوديا يجب أن يتم من خلال الإدارة الأميركية، وهذا الأمر مشروط بتحسّن العلاقات بين إدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن مع حكومة إسرائيلية برئاسة نتنياهو وكذلك مع الحاكم الفعلي للسعودية، ولي العهد محمد بن سلمان، بحسب تقرير نشرته صحيفة "هآرتس" اليوم، الثلاثاء، والتي شددت على أن ذلك متعلق بالموضوع الفلسطيني أيضا، رغم أن نتنياهو يقلل من أهميته.

ونقلت الصحيفة عن مصادر مطلعة على العلاقات بين إسرائيل والسعودية قولها إنه من أجل دفع العلاقات بين الجانبين، فإن لبن سلمان عدة مطالب، وهي موجهة للولايات المتحدة أكثر مما هي موجهة إلى إسرائيل. وأضافت المصادر أن اهتمام السعودية بالصراع الإسرائيلي – الفلسطيني "محدود"، وطالما لا توجد مواجهة

حول المسجد الأقصى وتصاعد الوضع الأمني في الضفة الغربية لا يخرج عن السيطرة، فإن السعودية لا تعتزم المطالبة بدفع عملية سياسية إسرائيلية – فلسطينية كشرط لدفع علاقاتها مع إسرائيل. وتابعت المصادر نفسها فيما يتعلق بإيران، أن الرياض ستنظر بالإيجاب إلى خطوة من جانب دولة أخرى، كإسرائيل، لتثير هلعا في طهران. لكن هذه المصادر استبعدت في الوقت نفسه أن تكون السعودية ضالعة مباشرة في عمل عسكري من أي نوع ضد إيران. فقد تعرضت السعودية والإمارات لهجمات بطائرات مسيرة إيرانية، في السنوات الأخيرة، لكنهما لم تردان عليها عسكريا.

ووفقا للصحيفة، فإن بين مطالب بن سلمان من إدارة بايدن، من أجل دفع تطبيع مع إسرائيل، توجد ثلاثة مطالب مركزية: توطيد العلاقات السعودية – الأميركية بشكل علني، ويكون مدعوما بتصريحات إيجابية من جانب الكونغرس؛ مساواة مكانة السعودية في مجال مشتريات الأسلحة مع الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي (الناتو)؛ وموافقة أميركية على تطوير برنامج نووي سلمي سعودي، ومن خلال استغلال مخزون اليورانيوم الكبير لديها. وأشارت المصادر الإسرائيلية إلى وجود صعوبة بموافقة إدارة بايدن على المطلبين الأخيرين، لأن ذلك يعني تسليح السعودية بطائرات "إف-35"، وتغيير الوضع القائم في الشرق الأوسط في المجال النووي.

وفي هذه الأثناء، لا تزال العلاقات متوترة بين بايدن وبن سلمان، رغم زيارة الرئيس الأميركي للسعودية، في تموز/يوليو الماضي، لكن طلبه بزيادة إنتاج النفط، على خلفية الحرب في أوكرانيا، قوبل بامتناع سعودي. ويتوقع أن يواجه نتنياهو أيضا مصاعب في دفع علاقات مع السعودية وكذلك في بناء قدرة هجومية للجيش الإسرائيلية ضد البرنامج النووي الإيراني، وهو بحاجة إلى مساعدات أميركية، وبضمن ذلك التزود بسرب طائرات مقاتلة آخر من طراز "إف-15"، وطائرات جديدة لتزويد الوقود في الجو، ولسرب طائرات آخر من طراز "إف-35" في وقت لاحق.

ورغم تأييد جهات في واشنطن لتبكير تزويد هذه الأسلحة لإسرائيل، إلا أن الصحيفة لفتت إلى أن "الإدارة الأميركية بإمكانها الربط بين تبكير المشتريات العسكرية وبين الوضع في الحلبة الفلسطينية"، واستدركت أنه "باستثناء ضريبة كلامية معلنة حول الالتزام بعملية سياسية، لم تفعل إدارة بايدن شيئا من أجل إخراجها من حالة الجمود."

وأضافت الصحيفة: "لكن في حالة تصعيد متواصل في المناطق (المحتلة)، فإن بإمكان الولايات المتحدة أن تلمح لإسرائيل أنها لن تحصل على مطلبها في السياق الإيراني إذا لم تلجم العنف بينها وبين الفلسطينيين. والتوتر بين الجانبين قد يتصاعد حول الوضع القائم في المسجد الأقصى، وكذلك حول المخططات المعلنة للصهيونية الدينية بشأن توسيع البناء في المستوطنات وشرعنة عشرات البؤر الاستيطانية العشوائية."

وإثر ذلك، وفقا للصحيفة، فإن التصعيد الأمني في الضفة "يستدرج تدريجيا الجيش الإسرائيلي لاستثمار قوات وموارد أكثر في المناطق. ومع مرور الوقت، قد تتطلب هذه المواجهة انتباها وأموالا أخرى. ويخطط الجيش الإسرائيلي لاستدعاء عشرات كثيرة من كتائب قوات الاحتياط للخدمة في الضفة الغربية في العام المقبل. وفي الوقت الذي يتوقع فيه أن يسعى نتنياهو إلى إضافة مليارات الشواكل من أجل بناء رد عسكري على إيران، فإن المناطق (المحتلة) ستطالب إسرائيل بالتعامل معها وتخصيص موارد للوضع فيها. وقد تجد القيادة العليا للجيش الإسرائيلي نفسها ممزقة بين المهمتين."

* * *

بين العرب خصوصا: اتساع الفقر في إسرائيل سياسة متعمدة

ترجمة: بلال ضاهر. موقع عرب 48

يعيش أكثر من رُبع سكان إسرائيل في ضائقة اقتصادية، وارتفع عدد العائلات الفقيرة بنحو 131 ألف عائلة منذ بداية جائحة كورونا. وبلغ عدد العائلات الفقيرة 830 ألف عائلة تعاني من ضائقة اقتصادية وتشكل 27.7% من العائلات، وفقا لتقرير الفقر البديل السنوي الصادر عن منظمة "لاتيت" التي تنشط من أجل تقليص الفقر أمس الإثنين.

وقبل الجائحة كان عدد العائلات الفقيرة 699 ألفا وتشكل 24.1% من مجمل العائلات في إسرائيل، العربية واليهودية، ما يعني ارتفاع نسبة العائلات الفقيرة بـ14.9.% وكانت نسبة العائلات التي تعاني من ضائقة اقتصادية سجلت رقما قياسيا بلغ 38.6% لدى انتشار جائحة كورونا في العام 2020. وبلغت هذه النسبة 31.6% في العام 2021. وأفادت المنظمة بأن خُمس العائلات في إسرائيلية تواجه خطرا داهما بالتدهور إلى الفقر.

ويستند قياس الضائقة الاقتصادية في التقرير إلى ثلاثة متغيرات: دخل أدنى من متوسط الدخل للفرد، أي دون خط الفقر؛ عدم توفر شروط أساسية، أي التنازل عن دواء ومنتجات غذائية وتسديد فواتير وديون وغير ذلك؛ ضائقة تظهر من خلال استبيانات أجاب عليها 1513 شخصا يستعينون بجمعيات من أجل الحصول على طعام ومستوى دخل العائلة أدنى من 6 آلاف شيكل للفرد شهريا.

وأشار التقرير إلى أن نسبة المحتاجين إلى مساعدات من هيئة ما بسبب وضعهم الاقتصادي ارتفع من 1.5% قبل الجائحة إلى 4.3% في العام الحالي. وأضاف التقرير أن نسبة العائلات الموجودة في "الطبقة الدنيا" من حيث الدخل بلغ 20.1% هذا العام، بينما كانت هذه النسبة 14% قبل الجائحة. وجاء في التقرير أن

680,475 عائلة في إسرائيل تعيش في حالة انعدام أمن غذائي، وبينها 312,825 تعيش في حالة انعدام أمن غذائي شديد.

ويعيش 1,084,251 طفلا في حالة انعدام أمن غذائي، بينهم 601 ألف طفل يعيشون في حالة انعدام أمن غذائي شديد.

وأفاد 77% من الذين يحصلون على دعم الجمعيات التي شاركت في البحث الذي أجرته المنظمة، بأن الطعام الذي اشتروه خلال العام الحالي لم يكن كافيا، وأنه لم يكن بحوزتهم المال لشراء مزيد من الطعام. لكن هذه النسبة تنخفض إلى 18.1% من دون المجتمع البدوي.

وتطرق التقرير إلى انعدام القدرة على ضمان وسائل الطاقة الكافية لاحتياجات أساسية لعائلة، مثل الطهي، تزويد الماء الساخن، تدفئة البيت أو تبريده وتشغيل أدوات كهربائية. وتبين من البحث الذي أجرته المنظمة أن 51.2% من الذين يحصلون على دعم جمعيات جرى قطع الكهرباء عنهم أو أنهم تلقوا رسائل تحذير قبل قطعها.

وتم وضع في بيوت 16.6% من الذين يحصلون على مساعدات من جمعيات عداد كهرباء للدفع مسبقا، وأفادوا أنه لم يكن لديهم أحيانا المال من أجل شحن العداد وتوقف التيار الكهربائي في بيوتهم. وأفاد 44.2% من الذين يحصلون على مساعدات بأنهم اضطروا إلى الاختيار بين تسديد حساب الكهرباء وبين شراء مواد غذائية أساسية أو أدوية، كما أفاد 53.3% بأنهم لم يسمحوا لأنفسهم بتشغيل وسائل تبريد أو تدفئة.
وشددت رئيسة نقابة العاملات والعاملين الاجتماعيين، عنبال حرموني، أن "الفقر هو نتيجة لسياسة متعمدة تؤدي إلى تآكل الراتب والمخصصات، وتجفف الخدمات العامة وبضمنها خدمات الرفاه الاجتماعي، التعليم، الصحة والإسكان العام." وأضافت أن "القرار بإبقاء قسم كبير إلى هذه الدرجة من السكان في حالة الفقر رغم أن اقتصاد إسرائيل قوي، هو قرار قاس لا غفران عليه."

* * *